

مدى أفضلية تأثير الدخل الشامل مقارنة بباقي الدخل على الأداء المالي للشركة: دليل من الشركات غير المالية المسجلة بالبورصة المصرية

د/ ربيع فتوح محمد عيد

مدرس بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة دمنهور

الملخص:

استهدف البحث دراسة واختبار مدى أفضلية تأثير الدخل الشامل مقارنة بباقي الدخل على الأداء المالي للشركة، وذلك من خلال دراسة نظرية تحليلية وأخرى تطبيقية على عينة من ٥٩ شركة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٢ (٣٨٣ مشاهدة). وتوصلت نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المقدرتين التقسيريتين لباقي الدخل والدخل الشامل على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، فالمقدرة التقسرية للدخل الشامل كانت أكبر تأثير من مثيلتها لباقي الدخل على الأداء المالي (مقاساً بمعدل العائد على الأصول ROA)، كما اتسقت نتائج التحليل الإضافي مع النتائج السابقة وذلك باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وذلك في ظل مجموعة من المتغيرات الرقابية (حجم الشركة، جودة المراجعة، نوع قطاع الصناعة).

الكلمات الافتتاحية: صافي الدخل، الدخل الشامل، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية.

The Effect of the comprehensive income compared to net income on the financial performance of the company: Evidence from non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange.

Abstract:

The research aims: To study and testing the preference's effect of the comprehensive income compared to net income on the financial performance of the company, to identify unexpected results or undiscovered matters regarding the importance of the role of

preference of comprehensive income or net income for investors in the Egyptian Stock Exchange. This is done through a theoretical, analytical, and applied study on ٥٩ non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange from January 2016 to June 2022 (383 observations).

The results of the applied study confirmed the presence of statistically significant differences between the two explanatory powers of net income and comprehensive income on the financial performance of companies listed on the Egyptian Stock Exchange. The explanatory power of comprehensive income was greater than that of net income in predicting financial performance (measured by ROA). The results of the additional analysis were also consistent with the previous results, using the rate of return on equity (ROE), considering a range of control variables (company size, audit quality, industry sector type).

Keywords: Net Income, Comprehensive Income, Return on Assets (ROA), Return on Equity (ROE).

١. مقدمة البحث:

تظل دراسة الجانب المنهجي لاحتساب مؤشرات الأداء المالي للشركات من أهم القضايا المحاسبية، خاصة بعد إدخال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)^١، ممارسات جديدة في احتساب عناصر الدخل. ومن ثم يجب التعرف على المعلومات المالية وتكونيتها وحجمها حسب نوع الدخل، مثل بنود الدخل المدرج في تقارير الدخل الشامل (Baratovna, 2023.a) خاصة إذا كانت معلومات قائمة الدخل الشامل تمتلك محتوى

¹ The International Financial Reporting Standards (IFRS)

العدد الأول - يناير ٢٠٢٣

المجلد الرابع عشر

إعلامي أكبر وتقدم معلومات إضافية لتقدير الأداء المالي للشركات مقارنة قائمة الدخل (Gazzola & Amelio, 2014).

وانطلاقاً من أن قائمة الدخل تبين مدى نجاح الشركة في استغلال مواردها المادية والبشرية لتحقيق أرباح خلال فترة زمنية معينة^٣، وأن رقم صافي الدخل كمنتج نهائي لها يعد من أهم الأرقام التي يعتمد عليها مستخدمي المعلومات المحاسبية بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص في تقدير أداء الشركات (Firescu, 2015). وعلى الرغم من أن قائمة الدخل تمثل الآلية الأساسية، والمقياس الأكثر قبولاً وشيوعاً للتقرير عن الأداء المالي للشركة. إلا أن التطورات في بيئه الأعمال مع مرور الزمن، وتبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS، والاتجاه نحو محاسبة القيمة العادلة، جعلت رقم صافي الدخل غير كاف لقياس الأداء المالي، مما أوجد الحاجة لتطوير مقياس جديد للأداء المالي، وهو الدخل الشامل باعتباره مقياساً أشمل وأوسع يُمد المستخدمين بمعلومات تغطي جميع جوانب الأداء (Kabir & Laswad, 2011; Praelins & Bratka, 2012 ; Gazzola & Amelio, 2014; Marchini & D'este, 2015)

ويأخذ الدخل الشامل في الاعتبار آثار كافة المعاملات والأحداث التي تحدث خلال الفترة المحاسبية فيما عدا المعاملات مع المالك. وتتضمن قائمة الدخل الشامل صافي الدخل، وعناصر الدخل الشامل الأخرى وهي؛ الأرباح و الخسائر من إعادة قياس أصول والتزامات، مزايا العاملين، والمكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي من شركة تابعة، وكل من المكاسب الخسائر الناتجة عن إعادة تقدير الأصول المالية المتاحة للبيع، والجزء الفعال من المكاسب والخسائر على الأدوات المستخدمة في تغطية التدفق النقدي، ومكاسب وخسائر الاستثمارات في أدوات الملكية، وأثر التغير في مخاطر الائتمان للالتزامات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة في قائمة الدخل، بالإضافة إلى فائض إعادة تقدير الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة (IASB, 2010 ; Mahmood & Mahmood, 2019)

^٣ قد تكون هذه الفترة؛ شهر أو ٣ شهور أو ٦ شهور (نصف سنة)، أو سنة وهي الفترة الأكثر استخداماً محاسبياً.

ومن ثم يعتبر الدخل الشامل مقاييساً أوسع للأداء مقارنة بباقي الدخل، حيث إنه يتضمن جميع التغيرات في حقوق الملكية الناتجة عن التعاملات والأحداث من مصادر بخلاف المالك (Obradovic & Karapavlović, 2017). وبالتالي، يمكن أن يساعد المحتوى المعلوماتي للدخل الشامل مستخدمي القوائم المالية في تقييم المخاطر المتعلقة بأنشطة بالشركة. ويرجع ذلك إلى أن الدخل الشامل قد يتضمن الخسائر والمكاسب المحتملة التي يمكن أن تتحققها الشركة، ومن ثم فقد يكون أكثر ارتباطاً بتقلبات أسعار الأسهم مقارنة بباقي الدخل. وبالتالي، فإن الهدف من مطالبة الشركات بالإفصاح عن الدخل الشامل هو إعطاء أهمية أكبر للمعلومات المالية المتعلقة بأداء الشركات لمستخدمي المعلومات المحاسبية، خاصة المستثمرين باعتبارهم المستخدم الرئيسي لتلك المعلومات (Fernández & Arana, 2010).

وقد ثار جدل كبير بشأن الدخل الشامل كمقاييس جديد للأداء المالي، فيري البعض (Khan & Bradbury, 2016 ; Merve & Karacaer, 2017) أن الدخل الشامل يتضمن بنوداً مؤقتة ومتقلبة، تخرج عن سيطرة الإدارة، وترجع للتقلبات في الأسواق، كالتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف مما يزيد الخطر المرتبط بالشركات والمدرك من جانب المستثمرين. بينما يري البعض الآخر (Gazzola & Amelio, 2014) أن Ngmenipuo & Issah, 2015; Lopez-Quesada & Idowu, 2018) معلومات قائمة الدخل الشامل تساهم في عرض الأثر الكلي للأحداث الاقتصادية التي تمت خلال الفترة، وتتوفر مفهوماً أوسع للأداء. بالإضافة لارتباطها بالقيمة العادلة يؤدي إلى قياس عملية خلق الشركة للقيمة Value creation بشكل أفضل، ويسمح بالتتبؤ بمقدرة الشركة على توليد التدفقات النقية المستقبلية، والتي لها مقدرة تنبؤية بالأداء المالي. وتعني المقدرة التنبؤية قدرة المعلومات المحاسبية على تمكين أصحاب المصالح من تقييم والتتبؤ بكمية وتوقيت التدفقات النقية المستقبلية، والأداء المستقبلي، والاستقرار المالي للشركة، ومن ثم استمراريتها (Kabir & Laswad, 2011; Jones & Smith, 2011; Jaweher & Mounira, 2014).

وفي مجال أثر معلومات قائمة الدخل الشامل على قرارات المستثمرين، أكدت نتائج دراسة (Gazzola & Amelio, 2014) على أن إجمالي الدخل الشامل يمتلك محتوى إعلامي ويقدم معلومات إضافية لتقدير الأداء المالي مقارنة بصفي الدخل وذلك تطبيقاً على الشركات المسجلة ببورصة جمهورية التشيك خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٠. بينما أكدت نتائج دراسة (Marchini & D'este, 2015) على أن معلومات قائمة الدخل الشامل لم تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للشركات الإيطالية منذ اعتبارها من متطلبات الإفصاح الإلزامي وفق معايير الدولية في سبتمبر ٢٠٠٧، بالرغم من الفارق الظاهر الموجود بين صافي الدخل وقائمة الدخل الشامل.

وعلى المستوى الوطني، أكدت نتائج دراسة خميس (٢٠١٨) على قوة وتميز رقم الدخل الشامل مقارنة برقم صافي الدخل فيما يتعلق بالقدرة التنبؤية لعائد الأسهم ببورصة الأوراق المالية المصرية. وفي نفس الاتجاه أكدت نتائج دراسة نويجي (٢٠١٩) على أن المقدرة التنبؤية للدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية تكون أعلى في الشركات كبيرة الحجم، ويوجد فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بين كل من صافي الدخل والدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية. وفي اتجاه معاكس للنتائج الدراستين السابقتين توصلت دراسة المدبولي (٢٠١٩) إلى أفضلية رقم صافي الدخل للمستثمرين في البورصة المصرية والفرق بين ملائمة صافي الدخل والدخل الشامل غير معنوي. كما توصلت دراسة أبو الريش (٢٠٢١) إلى أفضلية صافي الدخل الحالي مقارنة بالدخل الشامل الحالي في التنبؤ بكل من صافي الدخل المستقبلي والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

وانطلاقاً من تباين نتائج أثر قائمة الدخل الشامل مقارنة بصفي الدخل على مستوى الممارسات الدولية والمحلية يصيروا البحث الحالي إلى الوقوف على مدى أفضلية الدخل الشامل مقارنة بصفي الدخل في التأثير على الأداء المالي للشركات غير المالية المسجلة بالبورصة المصرية منذ أن أصبحت قائمة الدخل الشامل مطلباً إلزامياً ضمن الإفصاح المالي في بيئة الممارسة المصرية بعد تبني IFRS في مصر سنة ٢٠١٥.

٢. مشكلة البحث:-

اهتمت العديد من الدراسات المحاسبية بموضوع المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل الشامل سواء على المستوى العالمي مثل؛ (Baratovna, 2023a,b,c; Obradovic & Karapavlović, 2017; Firescu, 2015; Gazzola & Amelio, 2014 المستوى المحلي (منصور، ٢٠١٨ و الحوشى، ٢٠١٨ و خميس، ٢٠١٩ و نويجي، ٢٠١٩ والمدبولي، ٢٠١٩ وأبوالريش، ٢٠٢١) للوصول إلى ما إذا كان المحتوى الإعلامي لمعلومات قائمة الدخل الشامل أفضل للأداء المالي للشركات مقارنة بمعلومات قائمة صافي الدخل، وفي هذا المجال تبانت نتائج العديد من هذه الدراسات فيما يتعلق بأفضلية قائمة الدخل الشامل مقارنة بقائمة صافي الدخل في تقييم التأثير على الأداء المالي. ومن ثم يسعى البحث الحالي إلى دراسة وتحليل مدى أفضلية تأثير الدخل الشامل مقارنة بباقي الدخل على الأداء المالي للشركة من خلال الإجابة على التساؤل التالي: هل توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المقدرتين التفسيريتين لصافي الدخل والدخل الشامل على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية؟

٣. هدف البحث:-

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار تأثير كل من صافي الدخل والدخل الشامل، على الأداء المالي للشركات غير المالية المسجلة بالبورصة المصرية، علاوة على دراسة ما إذا كان هناك أفضلية للدخل الشامل مقارنة صافي الدخل في التأثير على الأداء المالي للشركات وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٢.

٤. أهمية البحث ودوافعه:-

يستمد البحث أهميته من خلال سعيه لمقارنة صافي الدخل بالدخل الشامل، لتحديد مدى أفضلية أيهما كمقاييس للأداء المالي لشركة. ويأتي ذلك في ظل الاهتمام المتزايد بالتقرير عن الدخل الشامل، سواء على المستوى العالمي، أو المستوى الإقليمي والوطني خاصة مع إصدار معايير المحاسبة المصرية المعتمدة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥، والتي تناولت في معيارها الأول "عرض القوائم المالية" مفهوم الدخل الشامل،

والدخل الشامل الآخر وطريقة التقرير عن الدخل الشامل. كما عدلت أحكام هذا المعايير بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ تبعه قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠ باعتمادها ك إطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد، ومن ثم أصبحت الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية مطالبة بالتقدير عن الدخل الشامل وكذلك الدخل الشامل الآخر من خلال إعداد قائمة منفصلة للدخل الشامل تضاف إلى ملف الإفصاح المالي. وبالتالي يأمل الباحث أن يكون لنتائج هذا البحث مردود إيجابي بشأن أهمية معلومات قائمة الدخل الشامل بالنسبة للمستثمرين في البورصة المصرية، ومن ثم فإن هذا الموضوع يعتبر جديراً بالدراسة.

كما يستمد البحث أهميته العملية من ندرة الدراسات التي تناولت موضوع مدى أهمية المحتوى الإعلامي لمعلومات قائمة الدخل الشامل بصفة عامه في البيئة المصرية، وبصفة خاصة هناك ندرة في الدراسات التي تتناول أثر الدخل الشامل على الأداء المالي. وذلك خلال دراسة تطبيقية استخدمت بيانات فعلية منشورة بالقوائم المالية السنوية، وبالتالي يمكن التغلب على قصور نتائج الدراسات الميدانية التي اعتمدت على قوائم الاستقصاء كأداة بحث.

٥- حدود البحث:-

يقتصر البحث الحالي على دراسة واختبار تأثير كل من الدخل الشامل، وباقي الدخل على الأداء المالي، علاوة على دراسة واختبار ما إذا كان هناك أفضلية للدخل الشامل عن صافي الدخل في التأثير على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية، ولذلك لن يتم التعرض للعوامل الأخرى المؤثرة على الأداء المالي (مثل خصائص الشركة وجودة المراجعة والتدفقات النقدية). وأخيراً فإن قابلية تعليم نتائج البحث مشروطة بضوابط تحديد مجتمع وعينة الدراسة والمنهجية المستخدمة في اختبار العلاقة محل الدراسة.

٦- خطوة البحث:-

للإجابة على تساؤل هذا البحث، وتحقيقاً لأهدافه في ضوء حدوده، فسوف تستكمل خطة البحث على النحو التالي:

١/٦ - تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث واثنواق فروض البحث.

٢/٦ - الدراسة التطبيقية.

٣/٦ - خلاصة البحث و مجالات البحث المقترحة.

٤/٦ - تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث واثنواق فروض البحث.

١/١/٦ - مفهوم صافي الدخل والدخل الشامل وتطوره ومكوناته وبدائل الإفصاح عنه:

صافي الدخل هو رقم محاسبي يشير إلى المبلغ الذي ربحته الشركة في سنة معينة. وقد تم استخدامه لفترة طويلة من المحللين الماليين لتحديد ما إذا كانت الشركة تعمل بشكل جيد وتستحق أن يتم الاستثمار فيها أم لا، وذلك لأن الأرباح والمكاسب أثبتت أنها توفر أهمية ذات قيمة إلى جانب القيمة الدفترية للمستثمرين (Tubay et al., 2018).

أما الدخل الشامل ظهر كمفهوم في بيئه الأعمال منذ أكثر من ٥ عقود، حيث تم تقديمه عام ١٩٨٠ في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (SFAC, 3)، والتي تم استبدالها في عام ١٩٨٥ بقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (SFAC, 6). وفي عام ١٩٩٧، تم تناول الدخل الشامل بمعايير المحاسبة المالية من خلال المعيار رقم (SFAS, 130) "التقرير عن الدخل الشامل". ومن ناحية أخرى، ظهر مفهوم الدخل الشامل في معايير المحاسبة الدولية IAS في عام ٢٠٠٧ من خلال معيار المحاسبة الدولي المعدل رقم (IAS, 1) "عرض القوائم المالية". أما فيما يتعلق بمعايير المحاسبة المصرية، فقد ظهر هذا المفهوم في معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل لعام ٢٠١٥ "عرض القوائم المالية".

وقد اتفقت هذه المعايير على تعريف الدخل الشامل بأنه "التعديل في حقوق ملكية الشركة خلال الفترة، والناتج عن المعاملات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر بخلاف المالك". وبالتالي، يتضمن الدخل الشامل جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة باستثناء تلك التغيرات الناتجة عن الاستثمارات بواسطة المالك والتوزيعات لهم.

وفي ذات السياق، عرضت بعض الدراسات تعريفات للدخل الشامل، وإن كانت لم تختلف في جوهرها عن التعريف الوارد بمعايير المحاسبة سواء الدولية أو الأمريكية. فقد عرف (Firescu, 2015) الدخل الشامل بأنه "مقياس واسع للأداء يشتمل على تأثير المعاملات والأحداث الأخرى للمنشأة". وبالتالي، فهو يمثل التغير في حقوق الملكية للمنشأة

من مصادر بخلاف الاستثمارات بواسطة المالك والتوزيعات لهم، سواء أكان في شكل مكاسب أو خسائر حقيقة أو غير حقيقة. كما عرف (Nishikawa et al., 2016) الدخل الشامل بأنه "التغير في صافي الأصول خلال الفترة، ما عدا تلك التغيرات الناتجة عن المعاملات مع المالك، والتي تتضمن الأصول والالتزامات المعترف بها والتي تم قياسها باستخدام أساس قياس ملائمة من منظور التقرير عن المركز المالي للمنشأة".

ويكون الدخل الشامل من مكونين: أولهما، صافي الدخل. وثانيهما، الدخل الشامل الآخر. ووفقاً لمعايير المحاسبة المالية رقم (SFAS, 130) يشمل الدخل الشامل الآخر كلاً من الإيرادات، والمصروفات، والمكاسب، والخسائر والتي يتم إدراجها في الدخل الشامل بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، ولكنها مستبعدة من صافي الدخل. ويتضمن الدخل الشامل الآخر العناصر التالية؛ تعديلات ترجمة العملات الأجنبية، تعديلات الحد الأدنى المطلوب للتزام المعاشات التقاعدية، المكاسب والخسائر غير الحقيقة على الأوراق المالية المتاحة للبيع، والتعديلات على الأوراق المالية المشتقة المؤهلة للمعالجة المحاسبية للتحوط للتدفقات النقدية أو العملات الأجنبية.

أما معيار المحاسبة الدولي المعدل (IAS, 1)، فقد أوضح أن الدخل الشامل الآخر يشمل بنود الدخل والمصروفات - بما في ذلك تسويات إعادة التبويب- والتي لا يُعرف بها في الأرباح أو الخسائر طبقاً لما تتطلبه أو تسمح به معايير التقرير المالي الدولي الأخرى. ويشمل الدخل الشامل الآخر العناصر التالية ؛ التغيرات في فائض إعادة التقييم، وإعادة قياس خطط المزايا المحددة، والمكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية لعملية أجنبية، والمكاسب والخسائر من الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية مقاسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التحوط المستخدمة في تحوط التدفق النقدي، وأخيراً، التغيرات في القيمة الزمنية للخيارات عند فصل القيمة الفعلية عن القيمة الزمنية لعقد الخيار، وتخصيص التغيرات في القيمة الفعلية على أنها هي فقط أداة التحوط.

ووفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (١) المعدل لسنة ٢٠١٥، يتضمن الدخل الشامل الآخر العناصر التالية؛ إعادة قياس نظم المزايا المحددة، والمكاسب والخسائر الناتجة

عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي، المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، والجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي. ورغم أن مفهوم الدخل الشامل ليس جديداً، إلا أنه لم يكن مطلوباً من الشركات التقرير عن الدخل الشامل ومكوناته قبل صدور معيار المحاسبة المالية رقم (SFAS, 130) (Chambers et al., 2007).

وقد تناولت العديد من معايير المحاسبة الأشكال البديلة للتقرير عن الدخل الشامل. فمن ناحية، حدد معيار المحاسبة المالية رقم (SFAS, 130) ثلاثة خيارات للتقرير عن الدخل الشامل، وهي: (أ) التقرير في قائمة الدخل، والتي تتضمن كلاً من: مكونات صافي الدخل، بالإضافة إلى مكونات الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بإجمالي الدخل الشامل. (ب) التقرير في قائمة منفصلة للدخل الشامل، والتي تبدأ بصافي الدخل، يليه مكونات الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بإجمالي الدخل الشامل. (ج) التقرير عنه بقائمة التغيرات في حقوق الملكية. وعلى الرغم من أن المعيار لم يتطلب شكلاً محدداً لعرض الدخل الشامل ومكوناته، إلا أن مجلس معايير المحاسبة المالية (FAS) شجع الشركات على عرض مكونات الدخل الشامل الآخر وإجمالي الدخل الشامل أسفل صافي الدخل إما في نفس القائمة أو في قائمة منفصلة للدخل الشامل والتي تبدأ بصافي الدخل.

أما بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية (IAS)، فقد عرض معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المعدل (IAS 1) بديلين للتقرير عن الدخل الشامل، هما: التقرير من خلال قائمة واحدة، أو التقرير من خلال قائمتين. وأوضح المعيار أنه يجب أن يعرض قسم الدخل الشامل الآخر البنود التالية:

- بنود الدخل الشامل الآخر مصنفة حسب طبيعتها ومجملة كما يلي: بنود لا يعاد تصنيفها لاحقاً ضمن الأرباح أو الخسائر، وبنود سوف يعاد تصنيفها لاحقاً ضمن الأرباح أو الخسائر عندما تستوفي شروطاً محددة.

- نصيب الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة - التي تمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية - في الدخل الشامل الآخر، وفصلها وفقاً لما إذا كان سيعاد تصنيفها لاحقاً ضمن الأرباح أو الخسائر عند استيفاء شروط محددة، أم لا.

ورغم تفضيل IASB لعرض الأرباح أو الخسائر في قائمة واحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل، فإنه لم يشترط ضرورة تطبيق هذا البديل. وبدلاً من ذلك، حافظ المجلس على خيار العرض من خلال قائمة واحدة أو قائمتين منفصلتين. ويرجع ذلك إلى الردود السلبية على مقترن مجلس، والذي يقضي بإلغاء الخيار المتاح للمنشآت بأن يتم عرض مكونات الدخل والدخل الشامل من خلال قائمتين منفصلتين. فقد رأى المعارضون لهذا المقترن، أن الدخل الشامل الآخر يفتقد إلى وجود تعريف واضح. لذلك، فإنه يتبع عدم عرض الدخل الشامل الآخر بالقرب من الأرباح والخسائر بسبب ما سيؤدي إليه ذلك من إحداث تشويش لمستخدمي القوائم المالية.

وفي هذا السياق، تم توجيه العديد من الانتقادات لخيار عرض الدخل الشامل من خلال القائمة الواحدة، والتي من أهمها (Black, 2014; Khan & Bradbury, 2016; Easton & Zhang, 2017):

- أن الدخل الشامل أكثر تقلباً مقارنة بـ صافي الدخل، مما سيؤدي إلى زيادة تقييم المستثمرين لمخاطر الشركة.
- أن القائمة الواحدة قد تخضع من أهمية صافي الدخل بجعله مجاميع فرعية.
- أن إدراج عناصر الدخل الشامل الآخر جنباً إلى جنب مع نتائج الأعمال الأساسية، رغم أنها مختلفة في طبيعتها، بالإضافة إلى أنها أقل قابلية للتحكم فيها، ومن الصعب التنبؤ بها، وغير منسوبة إلى الأداء الإداري، قد يربك مستخدمي القوائم المالية، مما قد يؤدي إلى تفسير أداء المنشأة بشكل غير صحيح.

ومن ناحية أخرى، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية في ١٥ يونيو ٢٠١١ تعديل آخر بشأن عرض الدخل الشامل (FASB: ASU 2011-05, Topic 220). حيث بموجب هذا التعديل، أصبحت الشركات مطالبة بعرض الدخل الشامل من خلال بديلين فقط، هما:

- **قائمة واحدة:** تتضمن مكونات ومجموع صافي الدخل، ومكونات الدخل الشامل الآخر ومجموع الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بإجمالي الدخل الشامل.

- قائمة منفصلتان: القائمة الأولى، وتتضمن مجموع صافي الدخل ومكوناته. أما القائمة الثانية، فتبدأ بباقي الدخل بالإضافة إلى الدخل الشامل الآخر ومكوناته، وتنتهي بإجمالي الدخل الشامل.

وبذلك، تم استبعاد البديل الثالث الذي كان متاحاً قبل هذا التعديل، وهو عرض الدخل الشامل الآخر في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. وقد أوضح المجلس أن هدف هذا التعديل هو جعل عرض معلومات الدخل الشامل الآخر أكثر وضوحاً بالقوائم المالية. يضاف إلى ذلك، مساعدة المستثمرين والمقرضين والمستخدمين الآخرين في تقييم أنشطة المنشأة وتدفقاتها النقدية، وكذلك تحسين القابلية للمقارنة والاتساق والشفافية بين عرض القوائم المالية لصافي الدخل والدخل الشامل الآخر المعددة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وتلك المعددة وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية.

أما معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل، فقد سمح للشركات المصرية ببديل واحد فقط لعرض الدخل الشامل. فقد أوضح المعيار أنه على المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين: الأولى، قائمة الدخل، والتي تعرض مكونات الأرباح أو الخسائر. والثانية، قائمة الدخل الشامل، والتي تبدأ بباقي الأرباح أو الخسائر، وتعرض عناصر الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بإجمالي الدخل الشامل. وعلى المنشأة الإفصاح في نهاية تلك القائمة عن إجمالي الدخل الشامل عن الفترة موزعاً بين الحقوق غير المسيطرة، وملاك الشركة الأم. وقد أوضح المعيار أيضاً أنه على المنشأة أن تعرض البنود التالية - كحد أدنى - عن الفترة بصورة منفصلة في قائمة الدخل الشامل: الأرباح أو الخسائر، وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر مبوباً حسب طبيعته، ونصيب المنشأة في بنود الدخل الشامل الآخر للشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة التي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية، وأخيراً، إجمالي الدخل الشامل.

وقد اتفق معيار المحاسبة المالية (SFAS, 130)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١) المعدل (IAS 1) في أنه يجب على المنشأة أن تفصح عن مبلغ ضريبة الدخل المتعلق بكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر، بما في ذلك تسويات إعادة التبويب،

وذلك إما في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، أو في الإيضاحات المتممة. إذ يمكن للمنشأة أن تعرض بنود الدخل الشامل الآخر إما بالصافي بعد طرح الآثار الضريبية المتعلقة بها، أو قبل الآثار الضريبية المتعلقة بها، مع إظهار مبلغ واحد مجمع لضريبة الدخل المتعلقة بهذه البنود. وفي حالة اختيار المنشأة للبديل الثاني، فإنه يجب عليها أن تخصص الضريبة بين البنود التي يعاد تصنيفها لاحقاً ضمن الأرباح أو الخسائر، وتلك البنود التي لا يعاد تصنيفها لاحقاً.

ومع ذلك، فقد أوضح معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل أنه يجب على المنشأة أن تعرض عناصر الدخل الشامل الآخر قبل الآثار الضريبية المتعلقة بها مع إظهار قيمة وحيدة لضرائب الدخل المرتبطة بتلك العناصر، على أن يتم الإفصاح عن مبلغ ضريبة الدخل المرتبط بكل عنصر من هذه العناصر في الإيضاحات المتممة.

وفيما يتعلق بتسويات إعادة التبويب، فقد اتفق كل من معيار المحاسبة المالية (SFAS 130)، ومعيار المحاسبة الدولي المعدل (IAS 1)، ومعيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل في أنه يجب على المنشأة أن تتصحّح عن تسويات إعادة التبويب المتعلقة بمكونات الدخل الشامل الآخر. إذ تُدرج تسويات إعادة التبويب مع مكون الدخل الشامل المتعلق بها في الفترة التي يعاد فيها التبويب ضمن الأرباح أو الخسائر. وبالتالي، يجب طرح هذه المكاسب غير المحققة من الدخل الشامل الآخر في الفترة التي يعاد فيها تبويب المكاسب المحققة ضمن الأرباح أو الخسائر لتجنب إدراجها ضمن مجموع الدخل الشامل مرتين. ويمكن للمنشأة أن تعرض تسويات إعادة التبويب في قائمة (قائمتي) الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل، أو في الإيضاحات المتممة. وتقوم المنشأة التي تعرض إعادة التبويب في الإيضاحات المتممة بعرض بنود الدخل الشامل الآخر بعد أي تسويات إعادة التبويب المتعلقة بها.

ونظراً لأن مكان التقرير عن المعلومات داخل القوائم المالية قد يؤثر على سلوك المديرين من ناحية، كما أنه قد يؤثر على مستخدمي المعلومات التي يتم التقرير عنها من ناحية أخرى، لذلك تناولت العديد من الدراسات اختبار الشكل السائد للتقرير عن الدخل الشامل ومكوناته بين الشركات. وفي هذا الصدد، أوضح البعض (Cimini 2013)

Agostini 2014; De Cristofaro & Falzago 2014; Schaberl & Victoravich, 2015 ; Falzago & De Cristofaro, 2016; Kim, 2016) التقرير من خلال قائمتين منفصلتين يعتبر الشكل السادس لـ الإفصاح عن الدخل الشامل.

ومما سبق يخلص الباحث إلى أن الدخل الشامل يتضمن جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة باستثناء تلك التغيرات الناتجة عن الاستثمارات بواسطة المالك والتوزيعات عليهم، وأن من أهم بنود الدخل الشامل؛ المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية لعملية أجنبية، المكاسب والخسائر غير المحققة على الأوراق المالية المتاحة للبيع، وإعادة قياس خطط المزايا المحددة. كما يخلص الباحث مما سبق أيضاً إلى وجود خيارين مسموح بهما الآن لعرض الدخل الشامل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية: أولهما، قائمة واحدة للأرباح والخسائر والدخل الشامل، والتي تتضمن صافي الدخل، وعناصر الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بالدخل الشامل. وثانيهما، قائمتان منفصلتان: القائمة الأولى، قائمة الدخل، والتي تتضمن مكونات صافي الدخل. والقائمة الثانية، قائمة الدخل الشامل، والتي تبدأ بـ صافي الدخل، مضافاً إليه مكونات الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بالدخل الشامل. بينما سمحت معايير المحاسبة المصرية بـ بديل واحد فقط لـ عرض الدخل الشامل، وهو التقرير من خلال قائمتين منفصلتين.

٢/٦ - الدخل الشامل وعناصره من منظور الإصدارات المحاسبية والدراسات السابقة:
تناول الإطار المفاهيمي SFAC No. 3 الصادر عن FASB عام ١٩٨٠ مفهوم الدخل الشامل لأول مرة، باعتباره يتضمن جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال فترة ما من المعاملات والأحداث والظروف الأخرى، ماعدا المعاملات مع المالك والتوزيعات لهم. ثم تم استبدالها في سنة ١٩٨٥ بـ قائمة مفاهيم المحاسبة المالية 6. وفي عام ١٩٩٢ أصدر مجلس معايير المحاسبة بالمملكة المتحدة معيار FRS No.3 بشأن مفهوم الأداء الشامل، حيث قدم قائمة لإجمالي المكاسب والخسائر المعترف بها، متضمنة تغيرات تتجاوز قائمة الدخل، واتجهت مباشرة إلى قائمة التغيرات في حقوق الملكية. وفي نيوزيلاندا صدر التقرير المالي FRS NO.2 عام ١٩٩٤ والذي يلزم الشركات بالـ تقرير عن الدخل

الشامل كجزء من قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وتضمن بنود الدخل الشامل الآخر وفقاً لذلك المعيار نفس ما جاء المعيار البريطاني FRS No.3.

وفي عام ١٩٩٧ أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (SFAS 130)، للتعرف بكيفية الإفصاح عن الدخل الشامل، دون تغيير في تعريفه، وأشار إلى أن عناصر الدخل الشامل الآخر، وهي؛ عمليات العملات أجنبية، والمكاسب والخسائر غير المحققة من الاستثمارات في الأوراق المالية، وتعديلات الحد الأدنى للالتزامات التقاعد، وأي تصنيفات تنتج من معايير محاسبية مستقبلية. ووفقاً لهذا المعيار يجب على الشركات عرض مكونات الدخل الشامل الآخر بإحدى الطرق الثلاثة؛ إما في قائمة مستقلة تالية لقائمة الدخل، أو قائمة مشتركة للدخل الشامل، أو كجزء من قائمة التغير في حقوق الملكية.

وفي عام ٢٠٠٧ صدر (IAS No.1) المعدل ليتوافق مع متطلبات التقرير الخاصة بالمعايير SFAS 130 الصادر عن FASB، كمحاولة للتوفيق في المجهودات وتحسين القابلية للمقارنة. بحيث يتضمن الدخل الشامل صافي الدخل، والدخل الشامل الآخر المعترف به خلال الفترة. ومن أمثلة عناصر الدخل الشامل الآخر؛ الأرباح أو الخسائر الاكتوارية من خطط المزايا المحددة للعاملين، وفقاً للمعيار الدولي IAS 19، والمكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية لمعاملات أجنبية، وفقاً للمعيار الدولي IAS 21، والمكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، وفقاً للمعيار الدولي IAS 39، والجزاء الفعال من المكاسب والخسائر على الأدوات المستخدمة في تغطية التدفق النقدي وفقاً للمعيار الدولي IAS 39، وفائض إعادة تقييم الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة وفقاً للمعيارين الدوليين IAS 16 و IAS 38. وقد سمح هذا المعيار، فقط بالإفصاح عن الدخل الشامل مع قائمة الدخل، أو في قائمة مستقلة.

وفي عام ٢٠١٠ تم تعديل المعيار (IAS No.1)، وتم تعريف الدخل (أو الخسارة) على أنه إجمالي الدخل ناقصاً المصاريف، باستثناء مكونات الدخل الشامل الآخر. وتم تعريف الدخل الشامل الآخر على أنه البنود التي لم يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل، بما

في ذلك تسويات إعادة التبويب^٣. ويعرف إجمالي الدخل الشامل على أنه التغير في حقوق الملكية خلال فترة الناتجة عن معاملات وأحداث أخرى، بخلاف تلك التغييرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك (IASB, 2010). ومن أمثلة عناصر الدخل الشامل الآخر، الأرباح والخسائر من إعادة قياس أصول والتزامات مزايا العاملين وفقاً للمعيار الدولي IAS 19، والمكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبى من شركة تابعة وفقاً للمعيار الدولي IAS 21، وكل من المكاسب الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع IAS 39 ، والجزء الفعال من المكاسب والخسائر على الأدوات المستخدمة في تغطية التدفق النقدي، وفقاً للمعيار الدولي IAS 39 ومعيار التقرير المالي الدولي IFRS 9، ومكاسب وخسائر الاستثمارات في أدوات الملكية، إذا اختارت الشركة الإفصاح عنها في الدخل الشامل الآخر وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 9، وأثر التغيير في مخاطر الائتمان للالتزامات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة في قائمة الدخل وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 9، بالإضافة إلى فائض إعادة تقييم الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة ، وفقاً للمعيارين الدوليين IAS 16 وIAS 38.

وفي ٢٠١١ أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB تعديلاً بشأن عرض الدخل الشامل (FASB: ASU 2011-05 Topic 220) حيث بموجبه ، أصبحت الشركات ملزمة بعرض الدخل الشامل من خلال بديلين فقط، هما؛ قائمة واحدة، تتضمن مكونات ومجموع صافي الدخل، ومكونات الدخل الشامل الآخر. أو قائمتان منفصلتان؛ تشمل القائمة الأولى، مجموع صافي الدخل ومكوناته. أما القائمة الثانية، فتتضمن رقم صافي الدخل بالإضافة إلى مكونات الدخل الشامل الآخر. وجاء ذلك التعديل بغرض مساعدة أصحاب المصالح في تقييم أنشطة المنشأة وتدفقاتها النقدية، وكذلك تحسين القابلية للمقارنة والاتساق

^٣ هي التسويات اللازمة لتجنب تكرار البنود التي تم عرضها كجزء من قائمة الدخل عن الفترة الحالية، وسبق الاعتراف بها أيضاً كجزء من الدخل الشامل الآخر، في الفترة الحالية أو الفترات السابقة، بحيث يتم استبعادها من قائمة الدخل الشامل وإعادة تبويبها مرة أخرى في قائمة الدخل عن الفترة الحالية.

والشفافية في عرض القوائم المالية لصافي الدخل والدخل الشامل الآخر المعدة وفقاً لكل من مجلس معايير المحاسبة المالية، ومجلس معايير المحاسبة الدولية.

وفي عام ٢٠١٨ تم تعديل الإطار المفاهيمي الصادر عن IASB، حيث تم وصف قائمة الدخل الشامل بأنها "قائمة الأداء المالي"، بدون تحديد ما إذا كانت مكونه من قائمة واحدة أو قائمتين. كما ذُكر أن قائمة الدخل أو الخسارة هي المصدر الرئيسي للمعلومات عن الأداء المالي للمنشأة لفترة التقرير، وأنه لا يجوز للمجلس إلا في الظروف الاستثنائية أن يقرر ما هي الإيرادات أو المصاروفات الواجب تضمينها في الدخل الشامل الآخر (IASB, 2018).

وبشأن الوضع في مصر، يعرف الدخل الشامل وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (١) المعدل لسنة ٢٠٢٠ والخاص بعرض القوائم المالية بأنه التغير في حقوق الملكية (صافي الأصول) خلال الفترة والناتج عن معاملات وأحداث أخرى فيما عدا التغيرات الناتجة عن المعاملات مع المالك. ويتضمن كافة بنود قائمة الدخل إلى جانب عناصر الدخل الشامل الآخر. ويشمل إجمالي الدخل الشامل كافة بنود كل من "الأرباح أو الخسائر" و"بنود الدخل الشامل الآخر".

وتتضمن بنود الدخل الشامل الآخر وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (١) المعدل^٤ لسنة ٢٠٢٠ ما يلي؛ الأرباح أو الخسائر الاكتوارية من إعادة قياس نظم المزايا المحددة للمعاشات، وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٣٨) والخاص بمزايا العاملين، والمكاسب

^٤ وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (١) الصادر سنة ٢٠١٩، والمعدل سنة ٢٠٢٠، تم استبعاد بعض العناصر من بنود الدخل الشامل وفقاً لما كانت عليه ضمن معيار المحاسبة المصري رقم (١) لسنة ٢٠١٥ وهي؛ خسارة تدهور الأصول الثابتة وغير الملموسة المعترف بها أو المرتدة، وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٣١) والخاص باضمحلال قيمة الأصول. بالإضافة إلى أرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية في تاريخ تحريف سعر الصرف، وذلك وفقاً لملحق (أ) لمعايير المحاسبة المصري رقم (١٣) لسنة ٢٠١٥ المعدل والمتعلق بأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وفي ضوء قرار البنك المركزي بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٦ بتحريف أسعار صرف العملات الأجنبية. أمام الجنيه المصري.

أو الخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي من شركة تابعة، وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٧) والخاص بأثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، والمكاسب والخسائر الناتجة عن الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٦) والخاص بالأدوات المالية، وكل من المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٧) والخاص بالأدوات المالية والمتافق مع معيار التقرير المالي الدولي رقم IFRS 9 ، والجزء الفعال من المكاسب والخسائر على الأدوات المستخدمة في تغطية التدفق النقدي، والمكاسب والخسائر على الأدوات المستخدمة في تغطية استثمارات في أدوات حقوق ملكية وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٧) ، وأثار التغير في مخاطر الائتمان للالتزامات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة في قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٧)، والتغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالقيمة الزمنية لعقود الخيارات وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٧) ، والتغيرات في قيمة العناصر الآجلة في العقود الآجلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٧). كما يتم الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل، إلى جانب الإفصاح عن القيمة المتراكمة لتلك العناصر في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

ويتضح مما سبق أنه على الرغم من المجهودات المبذولة لمحاولة تحقيق التوافق بين FASB IASB ، بشأن موضوع الدخل الشامل، إلا أنهما ما زالا مختلفان بشأن تحديد عناصر الدخل الشامل الآخر، وإعادة تبويب عناصر الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل. حيث يخرج عن نطاق FASB فأفضل إعادة تقييم الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة. كما ينافي المعيار المصري مع FASB في استبعاد فائض إعادة التقييم للأصول الثابتة وغير الملموسة من ضمن بنود الدخل الشامل الآخر، وهو ما يتحقق مع Nishikawa et al. (2016) والتي أشارت إلى أن التقرير عن إعادة تقييم الأصول الثابتة وغير الملموسة قد لا تقدم معلومات ذات أهمية. أيضاً يتطلب FASB إعادة تبويب العناصر المعترف بها مبدئياً في الدخل الشامل الآخر في النهاية إلى قائمة الدخل. بينما بموجب IASB، يتم إعادة تبويب بعض العناصر بطرق مختلفة. كما أن بعض العناصر لا يتم إعادة تبويبها في قائمة

الدخل مثل؛ الخسائر والأرباح الافتuarية المتعلقة بخطط مزايا العاملين المعترف بها مبدئياً في الدخل الشامل الآخر.

ويرى الباحث أن التغيرات والتطورات في المعايير المحاسبية ذات الصلة، واهتمام العديد من الدراسات السابقة، بشأن التقرير عن الدخل الشامل، جاءت كاستجابة لحاجة مستخدمي معلومات القوائم المالية لزيادة مستوى الشفافية بشأن عناصر الدخل الشامل الآخر التي كانت تتجاوز قائمة الدخل ويوضح عنها مباشرة قائمة التغيرات في حقوق الملكية، خاصة في ظل تزايدها وتنوعها في ظل تنامي الاعتماد على محاسبة القيمة العادلة، والذي يوفر مستوى متوازن من الإفصاح والشفافية، مما يجعل من الدخل الشامل مقياساً إجمائياً لدخل المنشأة.

وعلى المستوى الأكاديمي تتفق دراستي Praulins & Bratka, (2012) ; Marchini (2015) & D'este, 2015 على أن اهتمام واضعي المعايير بالتقدير عن الدخل الشامل يتماشى مع الهدف الأساسي لإعداد القوائم المالية والذي يتمثل في التقرير عن كافة النتائج، بهدف إمداد أصحاب المصالح بمعلومات كافية تغطي جميع جوانب الأداء. كما أكدت دراسة Baratovna, (2023b) على أن الدخل الشامل أصبح من المؤشرات الرئيسية للمحاسبة المالية لتقييم الأداء المالي للشركات.

من ناحية أخرى، تعرض الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر، وفقاً لمفهوم الدخل الشامل، إلى مجموعة من الانتقادات. فقد عارضت بعض الدراسات (Baratovna, 2023c; Khan & Bradbury, 2016 ; Merve & Karacaer, 2017) العناصر الاستثنائية غير المنكروة، التي تعتمد على الأحداث المستقبلية، وتتبع من سوق متقلبة. كما أن ارتفاع قيمة عناصر الدخل الشامل الآخر سيؤدي إلى تعظيم الفرق بين صافي الدخل والدخل الشامل، مما يزيد من درجة عدم التأكيد. كما تؤكد دراسة Usman et al., (2016) على أنه لا يمكن اعتبار الدخل الشامل مقياساً جيداً للأداء لأن بنود الدخل الشامل الآخر متقلبة ومؤقتة. كما أن دراسة Baratovna, (2023c) تجادل بأن الاعتراف بإيراد المضاربات royalties والفوائد interest والتوزيعات dividends كدخل من

الأنشطة المالية في القوائم المالية ضمن قائمة الدخل الشامل، يعني أننا رفضناهم من النتائج العادية للعمليات بقائمة صافي الدخل، وهذا يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب منهجهي.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن التراسات أوضحت أن اهتمام واضعي المعايير بتطوير الإصدارات المحاسبية بشأن التقرير عن الدخل الشامل، يتماشى مع الهدف الأساسي لإعداد القوائم المالية. في حين لا يخلو التقرير عن الدخل الشامل من الانتقادات أبرزها أنها عناصر استثنائية، من الممكن أن تزيد من درجة عدم التأكيد، وتعقيد القوائم المالية.

٣/٦ - الأداء المالي للشركات من منظور محاسبي

يعتبر تقييم الأداء للشركة متطلباً أساسياً لاتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد داخل الشركات، وكذلك الوقوف على نواحي الضعف التي تظهر نتيجة تقييم الأداء والعمل على معالجتها، وتتعدد المقاييس المستخدمة في قياس الأداء الشركات، حيث يعد تقييم وقياس الأداء المالي للشركة أحد محاور تقييم الأداء بشكل عام، وسيظل هو التقييم الأهم لمدى نجاح الشركات واستمرارها، وعلى الرغم من وجود العديد من المقاييس الأخرى التي تكمل وتدعم الأداء المالي (شرف، ٢٠١٨).

حيث يعتبر تقييم الأداء المالي على أسلوب تحليل النسب المالية، وذلك من خلال حساب علاقة بين بعض المفردات المحددة والمختارة من القوائم المالية، والتي قد تكون في شكل معدل Rate أو نسبة Percentage ، ويعتمد تقييم الأداء المالي للشركة (تحليل النسب) على احتساب أربع مجموعات رئيسية وهي كالتالي: (أ) نسب السيولة (النسب)، حيث هذه المقاييس البعد الزمني قصير الأجل من خلال قياس قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل. (ب) نسب الربحية Profitability Ratios، وهي مقاييس للربح أو النجاح التشغيلي للشركة خلال فترة من الزمن. (ج) نسب النشاط Activity Ratios، وهي المقاييس التي تعبّر عن مدى كفاءة وفعالية الشركة في استخدام مواردها. (د) نسب الرفع المالي (الملاعة المالية) solvency Ratios، وهي مقاييس تعبّر عن قدرة الشركة على سداد التزاماتها طويلة الأجل.

ومن أكثر المقاييس أو المؤشرات أو النسب المالية شيوعاً واستخداماً في تقييم واختبار الأداء المالي للشركات كل من؛ **معدل العائد على الأصول (ROA)** ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) (Rusnaeni et al., 2023). حيث يركز معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) على إعلام المستثمرين بمدى فعالية إدارة الشركة في تحويل أموالهم إلى صافي ربح، أما العائد على حقوق الملكية (ROE) يعكس النسبة المئوية لصافي دخل الشركة إلى حقوق المساهمين، وبهدف إلى اظهار مقدار أرباح الشركة مقابل كل جنيه يسثمره المستثمر في الشركة. حيث تشير نسبة العائد على حقوق الملكية المرتفعة -وعندما تكون أقل اعتماداً على الديون- إلى أن إدارة هذه الشركة أكثر قدرة على ذلك توليد دخل داخلياً. ولفهم الدوافع الأساسية لخلق القيمة في الشركة قام DuPont بحسابها بطريقة مركبة على النحو التالي؛ العائد على حقوق الملكية = $(\text{ربح السنة} \div \text{المبيعات}) X (\text{الأصول} \div \text{حقوق المساهمين})$ (Ogbodo & Akabuogu, 2018).

وسوف يعتمد الباحث قياس المتغير التابع (الأداء المالي) على كل من؛ **معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA)** والـ **عائد على حقوق الملكية (ROE)** قياساً على دراسة كل من؛ (Saputra, 2022; Kusuma, 2014; Burja & Mărginean, 2018، شرف، ٢٠١٨)، مع إعادة احتساب تلك النسبتين وفق مخرجات قائمة الدخل الشامل كما يلي:

CompIn	NetIn	طريقة الفياس اسم النسبة
$=(\text{ROA}_{\text{CompIn}})$ الدخل الشامل ÷ إجمالي الأصول	$=(\text{ROA}_{\text{NetIn}})$ صافي الدخل ÷ إجمالي الأصول	معدل العائد على الأصول (ROA)
$=(\text{ROE}_{\text{CompIn}})$ الدخل الشامل ÷ صافي القيمة الدفترية لحقوق الملكية	$=(\text{ROE}_{\text{NetIn}})$ صافي الدخل ÷ صافي القيمة الدفترية لحقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

٤/٤- تحليل العلاقة بين الدخل الشامل والأداء المالي:

انطلاقاً من تعريف دراسة (Jones & Smith, 2011) للمقدرة التنبؤية بأنها "قدرة العنصر على التنبؤ بالأرباح أو على التدفقات النقدية المستقبلية". واتفاق البعض (Kabir, 2011; Jaweher & Mounira, 2014) على أن المعلومات المحاسبية، يكون لها مقدرة تنبؤية عندما تساعد أصحاب المصالح في التنبؤ بتوقعات ومتى التدفقات النقدية المستقبلية، والدخل والأداء المستقبلي. فقد اتفق البعض (Saeedi, 2008 ; Barton, 2008) على أن المقدمة التنبؤية للأداء المالي هي المقدمة التي تنبأ بأداء الشركة في المستقبل.

et al., 2010) على أنه يمكن تقدير قدرة الدخل الحالي على التنبؤ من خلال قدرته على التنبؤ بصفي الدخل المستقبلي والتغيرات النقدية المستقبلية، وأن الدخل الشامل يعد أفضل مقياس للتنبؤ. ويؤكد كل من (Kabir & Laswad, 2011; Jones & Smith, 2011; Takahashi & Wong, 2012) على أن التقرير عن الدخل الشامل الآخر يكون مفيداً للتنبؤ بالدخل المستقبلي والتغيرات النقدية المستقبلية لمدة عام واحد. كما أكّدت نتائج دراسة Kusuma et al., (2021) على أن الدخل الشامل يمكن أن يتتبّع بشكل أفضل من صافي الدخل بالدخل الشامل في المستقبل، وإن الدخل الشامل يحسن قدرة صافي الدخل التنبؤية، إلا أن صافي الدخل أكثر ثباتاً من الدخل الشامل الآخر، وذلك باستخدام البيانات المالية خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٨ لعدد ٣٦٧ شركة مدرجة في بورصة إندونيسيا.

كما ترى دراسة Kabir & Laswad (2011) أن الدخل الشامل يرتبط بشكل أقوى بالتغيرات النقدية من العمليات التشغيلية لسنة التالية مقارنة بصفي الدخل، كما توصلت دراستي كل من؛ (Sajnog و منصور، ٢٠١٧) (٢٠١٨) ولو جود علاقة إيجابية بين عناصر الدخل الشامل، وصفي الدخل، والأرباح المستقبلية، والتغيرات النقدية التشغيلية، وذلك باستخدام عينة من القوائم المالية المرحلية، وأيضاً يوجد مقدمة تنبؤية إضافية لعناصر الدخل الشامل الآخر في التنبؤ بصفي الدخل المستقبلي، والتغيرات النقدية التشغيلية المستقبلية، مقارنة بصفي الدخل. كما أكّدت نتائج دراسة Kusuma, (2021) على أن العائد على الأصول وفق الدخل الشامل له قيمة ملائمة أكبر من صافي الدخل، عندما يتم تضمين فقط بنود الدخل الشامل الأخرى التي يمكن تحقيقها إلى صافي الدخل، وذلك بالتطبيق على الشركات الأندونيسية المسجلة قبل فترة وباء كوفيد ٢٠١٩.

في حين ترى دراسة Bratten et al., (2012) أن التحول من أساس التكلفة التاريخية إلى أساس القيمة العادلة من شأنه أن يحسن من قدرة المعلومات المحاسبية، وخاصة الأرباح على التنبؤ بالدخل والتغيرات النقدية المستقبلية، وتتوقف القدرة التنبؤية لعناصر الدخل الشامل على مدى ملائمة وموثوقية تقديرات القيمة العادلة للأصول والالتزامات التي تنتج عن إعادة تقييم بنود الدخل الشامل. وفي هذا الاتجاه أكّدت نتائج دراسة Susanto et al., (2021) على أن صافي الربح والشامل له علاقة بسعر السهم ويمكن للمستثمرين الاعتماد

على كلا المتغيرين في إجراء مزيد من البحث الأساسية، وذلك من خلال دليل تطبيقي علة ٩٨ شركة مدرجة ببورصة إندونيسيا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩

ويرى(2016) Bratten et al. على أن إدراج التعديلات والتغييرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات في الدخل الشامل، تمكن من التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة، ومقدرتها على توليد التدفقات النقدية. كما اتفق البعض (Gazzola & Amelio, 2014؛ Bataineh & Rababah, 2016) على أن التحول من منظور صافي الدخل إلى منظور الدخل الشامل ذو المفهوم الواسع للأداء والنظرة المستقبلية، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقيمة العادلة، والتي توفر مستوى معقول من الشفافية والإفصاح، يمكن من تقييم الأداء الحالي، ويوفر المقدرة التنبؤية لمعلومات الدخل الشامل، ويحسن من قدرتها على التنبؤ بالدخل المحتمل، والتدفقات النقدية المستقبلية من العمليات التشغيلية، والتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي للشركات، وإمكانية نموها في المستقبل، والتي تمثل مؤشراً للاستقرار المالي، وتعكس قدرة المنشأة على الاستمرار.

كما يوضح (2015) Ozcan, فإن أهم ما يبرز الدور الهام لمعلومات قائمة الدخل الشامل في التنبؤ بالأداء المستقبلي واستمرارية الشركة، هو احتواء بنود الدخل الشامل الآخر، على عناصر مثل المكاسب أو الخسائر غير المحققة عن الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع في الفترة الحالية، والتي قد تكون مؤشراً على تحقيق الأرباح المستقبلية، إذا تم إعادة تسويتها في قائمة الدخل في الفترات المقبلة متى تحققت في وقت لاحق، وبالتالي قد تؤثر على الأداء المالي المستقبلي، والاستقرار المالي للشركات، واستمراريتها.

(Takahashi & Wong , 2012 ; Du et al., 2015) على أن الدخل الشامل الآخر يقدم معلومات حول الدخل المحتمل للشركة، والتدفقات النقدية المحتملة من المعاملات والتي سوف تكتمل في وقت ما في المستقبل، فالنظر إلى الجانب غير المحقق من المعادلة يمكن أن يدل على كيفية إدارة الشركة لاستثماراتها ويتبعها بالخسائر المحتملة، فمثلاً المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع تساعده مستخدمي القوائم المالية، خاصة المستثمرين والمحللين، في الحصول على مقياس أكثر دقة للقيمة العادلة لاستثمارات الشركات التي

لديها محافظ استثمارية كبيرة. وهذا ما جعل لعناصر الدخل الشامل الآخر دوراً مفيداً خلال سنوات الأزمات المالية، والسنوات التالية. كما يمكن لعناصر الدخل الشامل الآخر أن توجه الانتباه نحو تأثير تقلبات العملات الأجنبية على عملياتها، ومن ثم تحديد الأسباب الفعلية للنمو والدخلية.

وأثبتت بعض الدراسات (Ferraro & Veltri, 2012; Ozcan, 2015; Nishikawa et al., 2016 ; Nejad & Ahmad, 2017) أن لعناصر الدخل الشامل محتوى معلوماتي أعلى من صافي الدخل، يمكن المستثمرين والمحللين الماليين من التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة. كما أكد البعض (Marchini& D'este, 2015 ; Sajnog, 2015) أن تبني مفهوم الدخل الشامل يوفر إمكانية أفضل للمستثمرين والمحللين الماليين في تقييم أداء الشركة، ويزيد من إمكانية الاعتماد على المعلومات، ويقلل من فرص إدارة في التلاعب بالأرباح من خلال إخفاء بعض العناصر من خلال إدراجها في قائمة الأرباح المحتجزة. وكذلك يؤكّد (Ngmenipuo & Issah, 2019 ; López-Quesada & Idowu, 2018) على أن الدخل الشامل يساهم في عرض الأثر الكلي للأحداث الاقتصادية التي تمت خلال الفترة، ويوفر مفهوم أوسع للأداء. وفي اتجاه آخر، توصلت بعض الدراسات (Kabir & Laswad 2011 ; Mironiuc et al., 2015; Veltri & Ferraro, 2018) إلى ملائمة معلومات عناصر الدخل الشامل لأغراض تقيير قيمة الشركة. فعلى سبيل المثال أكدت نتائج دراسة Mironiuc et al., (2015) على زيادة أهمية قيمة وفائدة الدخل الشامل للمستثمرين في السوق المالية الرومانية، بعد اعتماد معايير المحاسبة الدولية، وذلك بالتطبيق على بيانات عدد ٦٥ شركة مدرجة في بورصة بوخارست كما أوضح Dermawan & Indrajati (2017) وجود علاقة ارتباط ايجابي بين معلومات الدخل الشامل والقيمة السوقية للشركة. وتوصلت دراسة رجب (٢٠١٨) إلى أن معلومات عناصر الدخل الشامل الآخر تؤثر على القيمة السوقية لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. كما أكدت دراسة منصور (٢٠١٨) على أن المقدرات النفسية والتنبؤية لبنود الدخل الشامل الآخر أفضل من صافي الدخل، في تقدير أسعار الأسهم.

وتفيد دراسة Elshamy et al., (2019) على أن رقم صافي الدخل له أفضلية على الدخل الشامل كمقاييس لشرح التغيرات في تقييم أسعار الأسهم، والتنبؤ بالأداء المالي. في حين يرى Bareja, et al., (2019) أن كل من صافي الدخل والدخل الشامل لهما نفس القيمة التنبؤية للأداء المستقبلي، في حالة التقرير عن الدخل الشامل كرقم واحد. وعلى المستوى الوطني أكّدت نتائج دراسة نويجي (٢٠١٩) بأن صافي الدخل له قدرة أعلى في التنبؤ بالتدفقات النقية التشغيلية بالمقارنة بالدخل الشامل.

وعلى العكس مما سبق، يرى Barton et al., 2010; Bataineh & Rababah, (2016) انخفاض المقدرة التنبؤية للدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقية من العمليات التشغيلية مقارنة بصفي الدخل. وفي نفس الاتجاه يري Pascan, 2014 ; Merve & Karacaer , 2017 أن التقرير عن الدخل الشامل لا يوفر معلومات إضافية عن الأداء المالي مقارنة بصفي الدخل، وأن من الصعب الاعتماد على الدخل الشامل في التنبؤ بالأداء المستقبلي، وذلك لعدم ملاءمة عناصره، لأنه يتضمن بنوداً متقلبة، ومؤقتة، وغير متكررة.

ويخلص الباحث مما سبق إلى اتفاق معظم الدراسات على أن التحول من منظور صافي الدخل، إلى منظور الدخل الشامل ذو المفهوم الواسع للأداء والنظرية المستقبلية، والذي يربط ارتباطاً وثيقاً بالقيمة العادلة، والتي توفر مستوى متوازناً من الشفافية ، ويحسن من قدرتها على التنبؤ بالدخل المحتمل، وقدرتها على التنبؤ بتوليد تدفقات نقية مستقبلية من العمليات التشغيلية، والتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي للشركات لمدة عام واحد، وإمكانية نموها في المستقبل، والذي يعكس مدى الاستقرار المالي للمنشأة، ويمثل مؤشراً، لقدرة المنشأة على الاستمرار. كما يخلص الباحث إلى أن أهم ما يبرز الدور الهام لمعلومات قائمة الدخل الشامل في التنبؤ بالأداء المستقبلي واستقرارية الشركة، هو احتواء بنود الدخل الشامل الآخر، على عناصر مثل المكاسب أو الخسائر غير المحققة عن الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع في الفترة الحالية، والتي قد تكون مؤشراً على تحقيق الأرباح أو خسائر مستقبلية، إذا تم إعادة تسويتها في قائمة الدخل في الفترات المقبلة متى تحققت في وقت لاحق، وبالتالي قد تؤثر على الأداء المالي المستقبلي، والاستقرار المالي للشركة،

واستمراريتها. كما يخلص البحث إلى أن هناك عدد من الدراسات توضح أنه لا يصلح الاعتماد على معلومات الدخل الشامل في التنبؤ بالأداء المستقبلي، لأنه يتضمن بنوداً متقابلة، ومؤقتة، تنتج عن عمليات غير متكررة.

انطلاقاً من تأكيد دراسة (Amirul et al., 2022) على أن التقارير المالية نظرة ثاقبة للأداء المالي الحالي للشركة، وكذلك اتفاق العديد من الدراسات المحاسبية السابق عرضها على معنوية وإيجابية العلاقة بين كل من صافي الدخل والدخل الشامل من جهة والأداء المالي للشركة من جهة أخرى، وكذلك تباين نتائج الدراسات فيما يتعلق بأفضلية صافي الدخل عن الدخل الشامل في تفسير الأداء المالي للشركة، يمكن صياغة فروض البحث في صورة فرض بديلة على النحو التالي:

H ₁	يوجد تأثير معنوي لصافي الدخل على الأداء المالي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية
H ₂	يوجد تأثير معنوي للدخل الشامل على الأداء المالي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية
H ₃	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المقدرتين التفسيريتين لصافي الدخل والدخل الشامل في التأثير المعنوي على الأداء المالي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

المتغيرات الرقابية:

قياساً على بعض الدراسات السابقة في مجال العلاقة بين صافي الدخل والدخل الشامل بالأداء المالي للشركات (Omondi & Muturi, 2013; Ado et al., 2020; Mironiuc et al., 2015; Almajali et al., 2012; Yuqi, 2007) وأخيراً (Yuqi, 2021) اعتمد الباحث على أكثر المتغيرات الرقابية شيوعاً بين الدراسات السابقة والتي يمكن تطبيقها في البيئة المصرية وهي:

١. حجم (Size) الشركة: اعتمدت العديد من الدراسات السابقة (Omondi & Muturi, 2013; Almajali et al., 2012; Yuqi, 2007) على اختبار متغير حجم الشركة كعامل مؤثر في الأداء المالي للشركة، حيث أكدت نتائج دراسة (Yuqi, 2007) على أن حجم الشركة كان له تأثير سلبي على الأداء المالي نتيجة البيروقراطية وعدد من الأسباب الأخرى، بينما أكدت نتائج دراسة (Almajali et al., 2012) على أن الحجم له تأثير إيجابي على جميع شركات التأمين (٢٥ شركة) المقيدة في بورصة عمان خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٤).

٢. **جودة المراجعة (Audit Quality):** فعلى سبيل المثال؛ قدمت دراسة (Ado et al., ٢٠٢٠) دليلاً على التأثير المباشر لجودة المراجعة على الأداء المالي لعدد ٨٤ شركة مدرجة في بورصة نيجيريا خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨، وقد أكدت نتائج الدراسة على وجود علاقة إيجابية كبيرة بين جودة المراجعة (مقاسة بحجم منشأة المراجعة) ومعدل العائد على الأصول (ROA). وكذلك دراسة (Mironiuc et al., 2015) أكدت على تأثير منشآت المراجعة الأربع الكبرى في اتجاه تحسين ملامعه التقرير عن صافي الدخل والدخل الشامل للمستثمرين في السوق المالية الرومانية، حيث تعمل جودة مراجعة الحسابات كوسيلة لجعل الأرقام المحاسبية أكثر مصداقية خاصة بعد تنفيذ المعايير الدولية.

٣. **نوع قطاع الصناعة (Sector Type):** قياساً على اعتماد العديد من الباحثين على اعتبار متغير نوع صناعة الشركة مؤثر في أدائها، حيث تشير نتائج دراسة الصباغ (٢٠٢١) إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لنوع القطاع الذي تنتهي إليه الشركة ومنفعة المعلومات المحاسبية.

٢/٦ - الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث

تهدف الدراسة التطبيقية إلى تحديد مدى تأثير معلومات قائمة الدخل الشامل مقارنة بمعلومات صافي الدخل على الأداء المالي للشركات المسجلة بالبورصة المصرية.

١/٦ : مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢١، مع استبعاد المؤسسات المالية لما لها من قواعد وقوانين خاصة تلتزم بها^٥. كما تم مراعاة بعض القواعد في اختيار العينة أهمها؛ توافر القوائم المالية للشركة خلال فترة الدراسة، ومن ثم فقد تكونت عينة الدراسة من ٥٩ شركة^٦ بإجمالي ٣٨٣ مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة، قياساً على دراسة (خميس، ٢٠١٨ والمدبولي، ٢٠١٩؛ أبو الريش، ٢٠٢١).

٢/٦ : توصيف وطريقة قياس متغيرات الدراسة:

^٥ المادة ٨٧ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠.

^٦ مرفق بيان بأسماء شركات العينة بجدول رقم (١) بملحق البحث.

تم توصيف متغيرات الدراسة التطبيقية وقياسها كما بالجدول التالي:
جدول (١/٦) يوضح توصيف وطريقة قياس متغيرات الدراسة

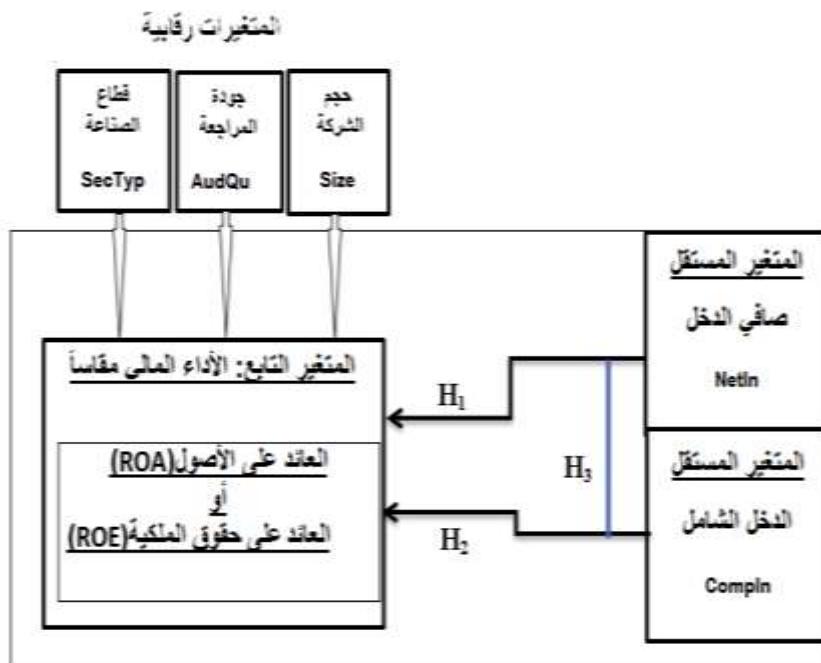
الاتر المتوقع	طريقة قياسه	مفهومه	نوعه	المتغير
+	يتم قياسه بمجموعة من المؤشرات المالية، أهمها؛ معدل العائد على الأصول (الأغراض التحليل الأساسي)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (الأغراض التحليلات الأخرى)، وذلك قياساً على؛ Ado et al., Rusnaeni et al., (2023); (2020)	نتائج عمليات الشركة من الناحية المالية وتبييد نقل الطفيف والقوة المالية للشركة من خلال إقامة علاقات بين بنود المركز المالي وقيمة الدخل، حيث تتبع هذه النتائج في ربحية أو سلولة الراغبة المالية للشركة.	تابع	١ - الأداء المالي Financial Performance (FP) (بدلالة كل من):
- +	= صافي الدخل أو(الدخل الشامل) ÷ إجمالي الأصول، قياساً على؛ Maeenuddina et al., () 2020; Ado et al., 2020; Kusuma, 2021; Saputra, 2022)	هو النسبة المئوية لصافي دخل الشركة إلى إجمالي أصولها. حيث يعبر عن مقدار ما تكسبه الشركة نتيجة استثمار ١ جنية في الأصول الثابتة.	تابع	١/أ معدل العائد على الأصول ROA
- +	= صافي الدخل أو(الدخل الشامل) ÷ صافي القيمة الفقرية لحقوق الملكية، قياساً على؛ Maeenuddina et al., 2020; Ado et al., () 2020; Saputra, 2022	هو النسبة المئوية لصافي دخل الشركة إلى حقوق المساهمين، حيث يعبر عن مقدار ما يكسبه المستثمر مقابل كل ١ جنية يستثمره في الشركة.	تابع	١/ب معدل العائد على حقوق الملكية ROE
- +	= إيرادات وملخص الفترة الحالية مصروفات وخسائر نفس الفترة، قياساً على؛ (Tubay et al., 2018 ونيجي، ٢٠١٩)	هو ناتج المقاييس بين الإيرادات والمكاسب الخاصة بالفترة الحالية مع المصروفات والخسائر لنفس الفترة، ويسهم الحصول عليه من قيمة الدخل عن الفترة الحالية.	مستقل	صافي الدخل NetIn
- +	= صافي الدخل + بنود الدخل الشامل الأخرى، ويتم الحصول عليه من قائمة الدخل الشامل عن الفترة الحالية قياساً على (نيجي، ٢٠١٩، أبو الريش، ٢٠٢١)	صافي الدخل المعاد بنود الدخل الأخرى (تسويات إعادة التدويب) وفق معيير المحاسبة المصري رقم ١ لسنة ٢٠١٥ وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم ١ لسنة ٢٠١٦، ومن ثم المفهد تطبيقه منذ يناير ٢٠١٦، ومن ثم قد يزيد أو يقل عن صافي الدخل.	مستقل	الدخل الشامل ComIn
- +	التوغيرات الطبيعية لإجمالي الأصول، قياساً على؛ (أبو الريش، ٢٠٢١ Omondi & Muturi, ٢٠١٣; Almajali et al., 2012; Yuqi .(2007)	قرة الشركة التشغيلية على توليد إيرادات من انشطتها سواء من خلال الاعتماد على مواردها المالية (الأصول) أو الموارد البشرية وأخيراً الإمكانيات التكنولوجية.	رقمي	حجم الشركة Size
- +	حجم منشآة المراجعة، وذلك من خلال متغير وهو يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة يتم مراجعتها قوانينها المالية من خلال مراجع حسابات خارجي يتضمن لمنشآة مراجعة محلية شريكه مع منشآت المراجعة بجهد واستقلالية للأطراف ذو العلاقة أو يقصد بها الإمكانيات البشرية والمالية والتكنولوجية لدى هذه المنشآة والتي تساعد على زيادة جودة عملية المراجعة .	قرة مراقب الحسابات على اكتشاف أي أخطاء أو مخالفات أو غش بالقوانين المالية محل المراجعة وقدره التغير عن ذلك بجهد واستقلالية للأطراف ذو العلاقة أو يقصد بها الإمكانيات البشرية والمالية والتكنولوجية لدى هذه المنشآة والتي تساعد على زيادة جودة عملية المراجعة . Mironiuc et al., (2015)	رقمي	جودة المراجعة AudQu

مدى أفضلية تأثير الدخل الشامل مقارنة بـ صافي الدخل على الأداء المالي للشركة: حليل من الشرحاته ...

د/ دبىق فتوح محمد عبد

			رقمي	قطاع الصناعة SecTyp
- +	يتم قياسه بمتغير وهو القيمة (١) إذا كانت الشركة تتبعي القطاع الصناعي، والقيمة (٠) إذا كانت الشركة تتبعي القطاع الخدمي (الصياغ، ٢٠٢١)	مجموعة الشركات التي تعمل معاً في مجال واحد وتتسم بمجموعة من الصفات أو الخصائص التشغيلية المشابهة.		

ومما سبق يمكن تصوّر نموذج الدراسة كما بالشكل الآتي:



شكل (٢/٦) يوضح نموذج البحث من اعداد الباحث

٣/٢/٦ - أدوات التحليل الاحصائي:

اعتمد الباحث على تحليل الارتباط والانحدار الخطي المتعدد لاختبار فروض البحث، وكذلك تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية النموذج باستخدام F-Test، كما تم استخدام اختبار T-Test لاختبار معنوية معلمات الانحدار، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪. حيث تم إجراء تحليلات السابقة باستخدام برنامج SPSS النسخة رقم (٢٢).

العدد الأول - يناير ٢٠٢٣

المجلد الرابع عشر

٤/٢/٦ - الارتباط بين متغيرات الدراسة

تعتبر مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة أحد الأدوات الإحصائية المدعمة لنتائج تحليل الانحدار: وقد اعتمد الباحث على معامل ارتباط بيرسون^٧ للبيانات الرقمية لاكتشاف العلاقات المبدئية بين متغيرات الدراسة الأساسية والمعدلة والرقابية وقد ظهرت مخرجات هذا التحليل عند مستوى معنوية ٥٪٠، كما بالجدول التالي:

جدول رقم (٣/٦) يوضح معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

		NetIn	ComIn	ROAnet	ROAcom	ROEnet	ROEcom	Size	AudQ
ComIn	Pearson Correlation	.895**	1						
	Sig. (2-tailed)	.000							
	N	383							
ROAnet	Pearson Correlation	.191**	.194**	1					
	Sig. (2-tailed)	.000	.000						
	N	383	383						
ROAcom	Pearson Correlation	.190**	.211**	.989**	1				
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000					
	N	383	383	383					
ROEnet	Pearson Correlation	.210**	.214**	.250**	.240**	1			
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000				
	N	383	383	383	383				
ROEcom	Pearson Correlation	.166**	.221**	.212**	.252**	.930**	1		
	Sig. (2-tailed)	.001	.000	.000	.000	.000			
	N	383	383	383	383	383			
Size	Pearson Correlation	.284**	.311**	-.192**	-.190**	.038	.037	1	
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.462	.470		
	N	383	383	383	383	383	383		

^٧ يستخدم معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة الارتباط الخطى بين مجموعتين من البيانات، فإذا كان هناك ارتباط (طريدي) موجب قوى بين متغيرين، فإن المعامل يكون قريباً من الواحد (١). وإذا كان هناك ارتباط (طريدي) موجب ضعيف بين المتغيرين، فإن قيمة المعامل يكون موجباً لكنه أقرب إلى الصفر (٠).

^٨ أي نسبة الثقة في النتائج ٩٥٪، أو نسبة الخطاء في أن نحصل على نتيجة مختلفة هو خمس مرات من أصل المئة (٠٠٥).

AudQ	Pearson Correlation	.075	.120*	-.061-	-.056-	.002	.018	.333**	1
	Sig. (2-tailed)	.142	.019	.236	.272	.975	.721	.000	
	N	383	383	383	383	383	383	383	
SecTyp	Pearson Correlation	-.003-	.004	.003	-.004-	-.059-	-.050-	.125*	.183**
	Sig. (2-tailed)	.947	.945	.946	.935	.246	.326	.014	.000
	N	383	383	383	383	383	383	383	383

يوضح الجدول السابق المعلومات التالية:

- حجم المشاهدات ٣٨٣ مشاهدة (N).

- معامل الارتباط بين كل متغير ونفسه = 1

- وجود ارتباط ايجابي قدره (٠.٨٩٥) بين صافي الدخل (NetIn) والدخل الشامل

(CompIn)، وهذا الارتباط معنوي لأن قيمة Sig. = .٠٠٠٠ أقل من ٥٪.

- وجود ارتباط ايجابي قدره (٠.١٩١) بين معدل العائد على الأصول وفق صافي الدخل

(ROAnet) وصافي الدخل (NetIn)، وهذا الارتباط معنوي لأن قيمة Sig. = .٠٠٠٠ أقل من ٥٪.

- وجود ارتباط ايجابي قدره (٠.١٩٠) بين معدل العائد على الأصول وفق الدخل الشامل

(ROAcom) وصافي الدخل (NetIn)، وهذا الارتباط معنوي لأن قيمة Sig. = .٠٠٠٠ أقل من ٥٪.

- وجود ارتباط ايجابي قدره (٠.٢١٠) بين معدل العائد على حقوق الملكية وفق صافي

الدخل (ROEnet) وصافي الدخل (NetIn)، وهذا الارتباط معنوي لأن قيمة Sig. = .٠٠٠٠ أقل من ٥٪.

- وجود ارتباط ايجابي قدره (٠.١٦٦) بين معدل العائد على حقوق الملكية وفق الدخل

الشامل (ROEcom) وصافي الدخل (NetIn)، وهذا الارتباط معنوي لأن قيمة Sig. = .٠٠٠٠ أقل من ٥٪.

- وجود ارتباط ايجابي قدره (٠.٢٨٤) بين حجم الشركة (Size) وصافي الدخل

(NetIn)، وهذا الارتباط معنوي لأن قيمة Sig. = .٠٠٠٠ أقل من ٥٪.

- وجود ارتباط ايجابي قدره (٠.٠٧٥) بين جودة المراجعة (AudQ) وصافي الدخل

(NetIn)، وهذا الارتباط غير معنوي لأن قيمة Sig. = .١٤٢ أكبر من ٥٪.

مدى أفضلية تأثير الدخل الشامل مقارنة بصفتي الدخل على الأداء المالي للشركة: حليل من الشركاء ...

د/ دبىع فتوح محمد عبد

- وجود ارتباط سلبي قدره (-٠٠٣) بين نوع القطاع الذي تتبعه الشركة إلى الأداء المالي للشركة Sig.(NetIn) وصافي الـ (SecTyp) أكبر من ٩٤٪ = ٥٪.

٦/٥- نتائج اختبار فرضية البحث:

يوضح البحث في هذه الجزئية نتائج اختبار الفرض السابق صياغتها احصائياً وذلك على النحو التالي:

أ- نتائج اختبار الفرض الأول:

تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد التالي لاختبار العلاقة بين معدل العائد على الأصول (كمتغير تابع) وصافي الدخل (كمتغير مستقل).

H_1 : يوجد تأثير معنوي لصافي الدخل على الأداء المالي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

ويمكن صياغة نموذج الانحدار لهذا الفرض كما يلي:

$$FP_{(ROANetIn)} = \beta_0 + \beta_1 NetIn + \beta_2 Size + \beta_3 AudQu + \beta_4 SecTyp + \epsilon_t$$

حيث إن:

الرمز	التفسير
$FP_{(ROANetIn)}$	الأداء المالي للشركة مقاساً بمعدل العائد على الأصول وفقاً لصافي الدخل
β_0	المقدار الثابت لمعادلة الانحدار
β_1	معامل الانحدار والذي تحدد اتجاه العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
$NetIn$	صافي دخل الشركة عن العام المالي كمتغير مستقل
B_2	معامل الانحدار والذي يحدد اتجاه العلاقة بين المتغير الرقابي الأول والمتغير التابع.
$Size$	حجم الشركة (المتغير الرقابي الأول)
B_3	معامل الانحدار والذي يحدد اتجاه العلاقة بين المتغير الرقابي الثاني والمتغير التابع
$AudQu$	جودة المراجعة للقواعد المالية محل القياس (المتغير الرقابي الثاني)
B_3	معامل الانحدار والذي يحدد اتجاه العلاقة بين المتغير الرقابي الثالث والمتغير التابع
$SecTyp$	نوع القطاع الذي تتبعه الشركة (المتغير الرقابي الثالث)
ϵ_t	خطأ العشوائي لنموذج الانحدار المتعدد.

وبعد تشغيل بيانات نموذج انحدار الفرض الأول ظهرت النتائج التالية:

مدى أفضلية تأثير الدخل الشامل مقارنة بباقي الدخل على الأداء المالي للشركة: دليل من الشركاء ...

د/ ربيع فتوح محمد عبد

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.322 ^a	.104	.094	.16628

a. Predictors: (Constant), NetIn, Size, AudQ, SecTyp

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.212	.303	10.963	.000 ^b
	Residual	10.452	.028		
	Total	11.664			

a. Dependent Variable: ROAnet

b. Predictors: (Constant), SecTyp, NetIncome, AudQ, Size

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients			t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	.498	.107	4.655	.000		
	NetIn	.022	.004	.269	5.286	.000	.918
	Size	-.062-	.012	-.274-	-5.093-	.000	.817
	AudQ	.001	.020	.004	.071	.944	.868
	SecTyp	.017	.022	.038	.764	.445	.961

وتشير النتائج السابقة إلى ما يلى:

القيمة الاحتمالية للنموذج (Sig.) ANOVA (0.000^b) عند المستوى المعنوي المقبول ٥٪، وبالتالي يمكن القول بأن النموذج معنوي وصالح لاختبار العلاقة محل الدراسة، ومن يمكن تقسيم التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (الأداء المالي) نتيجة تغير المتغير المستقل (صافي الدخل)، والمقدرة التفسيرية للنموذج بلغت .094.

قيمة (VIF) لكافة متغيرات الدراسة لم تتجاوز (١٠) وعلى ذلك فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطى بين المتغيرات، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة نماذج الدراسة في تقسيم أثر المتغير المستقل

على المتغير التابع (عبد الحليم، ٢٠١٨). وبالتالي يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة ارتباط خططي بين متغيرات الدراسة.

- القيمة الاحتمالية **P. Value** للمتغير المستقل (صافي الدخل) بلغت **٠٠٥**. وهي أقل من **٥%**، وبالتالي فإن العلاقة معنوية بين الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) والمتغير المستقل (صافي الدخل). وكان معامل انحداره موجباً (**٠٠٢٢**).

- القيمة الاحتمالية **P. Value** للمتغير الرقابي الأول (حجم الشركة) بلغت **٠٠٠**. وهي أقل من **٥%**، وبالتالي فإن العلاقة معنوية بين الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) والمتغير الرقابي الأول وكان معامل انحداره بالنموذج سالباً (-٠٦٢). وتنتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الصباغ، (٢٠٢١) بوجود تأثير معنوي سلبي لحجم الشركة على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

- القيمة الاحتمالية **P. Value** للمتغير الرقابي الثاني (جودة المراجعة) بلغت **٩٤٤**. وهي أكبر من **٥%**، وبالتالي فإن العلاقة بين الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) وجودة المراجعة غير معنوية، وكان معامل انحداره بالنموذج موجباً (**٠٠١**).

- القيمة الاحتمالية **P. Value** للمتغير الرقابي الثالث (نوع القطاع) بلغت **٤٤٥**. وهي أكبر من **٥%**، وبالتالي فإن العلاقة بين الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) ونوع القطاع الذي تنتهي إليه الشركة غير معنوية، بينما معامل الانحدار بالنموذج موجباً (**٠٠١**).

ويتضح من تحليل نتائج اختبار الفرض الأول وجود علاقة معنوية إيجابية بين (الأداء المالي) وصافي الدخل. ومن ثم يمكن رفض فرض عدم قبول الفرض البديل الأول H_1 : والذي ينص على وجود تأثير معنوي لصافي الدخل على الأداء المالي (ROA) للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وتنتفق نتائج هذا الفرض مع ما توصلت إليه دراستي (Narsa, 2019); Alvi & Ikram, (2015) بـ إيجابية ومعنى تأثير صافي الربح على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول.

بـ نتائج اختبار الفرض الثاني:

الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد التالي لاختبار العلاقة بين معدل العائد على الأصول (كمتغير تابع) والدخل الشامل (كمتغير مستقل).

مدى أفضلية تأثير الدخل الشامل مقارنة بـتأثير الدخل على الأداء المالي للشركة: دليل من الشركات ...

د/ دبى فتوح محمد عبد

H_2 : يوجد تأثير معنوي للدخل الشامل على الأداء المالي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية
ويمكن صياغة نموذج الانحدار لهذا الفرض كما يلى:

$$FP_{(ROACompIn)} = \beta_0 + \beta_1 CompIn + \beta_2 Size + \beta_3 AudQu + \beta_4 SecTyp + \epsilon_t$$

حيث إن: ومع ثبات بعض متغيرات نموذج الفرض الأول

التفصير	الرمز
الأداء المالي للشركة مقاساً بمعدل العائد على الأصول وفقاً للدخل الشامل	$FP_{(ROACompIn)}$
الدخل الشامل عن العام المالي للشركة	CompIn

وبعد تشغيل بيانات نموذج انحدار الفرض الأول ظهرت النتائج التالية:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.343 ^a	.118	.108	.16609

a. Predictors: (Constant), CompIn, Size, AudQ, SecTyp

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1 Regression	1.390	4	.348	12.597	^b .000 ^b	
Residual	10.428	378	.028			
Total	11.818	382				

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Beta	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error				Tolerance	VIF
1 (Constant)	.507	.107		4.742	.000		
CompIn	.026	.004	.300	5.895	.000	.902	1.109
Size	-.065-	.012	-.286-	-5.329-	.000	.810	1.235
AudQ	-.001-	.020	-.003-	-.049-	.961	.868	1.152
SecTyp	.014	.022	.031	.628	.530	.960	1.041

وتشير النتائج السابقة إلى ما يلى:

القيمة الاحتمالية للنموذج (ANOVA) بلغت **0.000^b** عند المستوى المعنوي المقبول ٥٪، وبالتالي يمكن القول بأن النموذج معنوي وصالح لاختبار العلاقة محل الدراسة، ومن يمكن تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (الأداء المالي) نتيجة تغير المتغير المستقل (الدخل الشامل)، والمقدرة التفسيرية للنموذج بلغت **.108**.

قيمة (VIF) لكافية متغيرات الدراسة لم تتجاوز (١٠) وعلى ذلك فإن نموذج الدراسة لا يعني من مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة نماذج الدراسة في تفسير أثر المتغير المستقل على المتغير التابع (عبد الحليم، ٢٠١٨). وبالتالي يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة ارتباط خطي بين متغيرات الدراسة.

القيمة الاحتمالية **P. Value** للمتغير المستقل (الدخل الشامل) بلغت **.000**. وهي أقل من ٥٪، وبالتالي فإن العلاقة معنوية بين الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) والمتغير المستقل (الدخل الشامل). وكان معامل انحداره موجباً **(.026)**.

القيمة الاحتمالية **P. Value** للمتغير الرقابي الأول (حجم الشركة) بلغت **.000**. وهي أقل من ٥٪، وبالتالي فإن العلاقة معنوية بين الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) وحجم الشركة وكان معامل انحداره بالنموذج سالباً **(-.065)**.

القيمة الاحتمالية **P. Value** للمتغير الرقابي الثاني (جودة المراجعة) بلغت **.961**. وهي أكبر من ٥٪، وبالتالي فإن العلاقة بين الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) وجودة المراجعة غير معنوية، وكان معامل انحداره بالنموذج سالباً **(-.001)**.

القيمة الاحتمالية **P. Value** للمتغير الرقابي الثالث (نوع القطاع) بلغت **.530**. وهي أكبر من ٥٪، وبالتالي فإن العلاقة بين الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) ونوع القطاع الذي تنتهي إليه الشركة غير معنوية، بينما معامل الانحدار بالنموذج موجباً **(.001)**.

ويتضح من تحليل نتائج اختبار الفرض الثاني وجود علاقة معنوية إيجابية بين (الأداء المالي) والدخل الشامل. ومن ثم يمكن رفض فرض عدم وقوف الفرض البديل الثاني H_2 : والذي ينص على وجود تأثير معنوي للدخل الشامل على الأداء المالي (ROA) للشركات

غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وتنقق نتيجة هذا الفرض مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات المحاسبية Marchini & Kusuma, 2023b; Baratovna, 2021; D'Este, 2015 (الحوشى، ٢٠١٩ ونوجي، ٢٠١٨)، والتي أكدوا على معنوية وإيجابية العلاقة بين الدخل الشامل والأداء المالي للشركة (مقاساً بمعدل العائد على الأصول)، أن العائد على الأصول وفق الدخل الشامل له قيمة ملائمة أكبر من صافي الدخل.

جـ نتائج اختبار الفرض الثالث:
حيث نص الفرض الثالث على الآتي:

H₃: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المقدرتين التفسيريتين لصافي الدخل والدخل الشامل في التأثير المعنوي على الأداء المالي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية
لإثبات صحة هذا الفرض من عدمه يتم المقارنة بين المقدرتين التفسيريتين لأثر صافي الدخل والدخل الشامل في قياس الأداء المالي للشركات محل العينة، يمكن ذلك بطريقتين كما يلى:

- المقارنة المباشرة بين المقدرة التفسيرية لنموذج الفرض الأول مع نظيرتها بالفرض الثاني كما هو موضح بالجدول التالي:

الفرق	المقدرة التفسيرية لصافي الدخل Adjusted R Square	المقدرة التفسيرية للدخل الشامل Adjusted R Square
.٠٠١٤	.٠٠٩٤	.٠١٠٨

- الاعتماد على التحليل الاحصائي (T-Test)^٩ والذي يستخدم للمقارنة بين متosteين عيئتين، وبعد تشغيل البيانات وفق هذا الاختبار ظهرت النتائج التالية:

^٩ بعد اختبار "ت" من أكثر اختبارات الدلالة شيوعاً في الأبحاث النفسية والاجتماعية والتربوية، وترجع نشأته الأولى إلى أبحاث العالم ستوندت" ولها سمى الاختبار بأكثر الحروف تكراراً في اسمه وهو حرف التاء، ومن أهم المجالات التي يستخدم فيها هذا الاختبار الكشف عن الفروق بين متغيرين وذلك عن طريق حساب دلالة فرق متوسط كل متغير ، ويمكن القول أن اختبار "ت" يستخدم لقياس دلالة فروق المتosteans غير المرتبطة والمرتبطة للعينات المتساوية وغير متساوية ، ويشرط اختبار T أن تتبع المتغيرات محل الدراسة التوزيع المعتدل أو كبير حجم العينة المسحوبة من المجتمع بحيث يكون حجم العينة كبير بشكل كافى، لاتخاذ القرار بوجود فروق جوهرية بين متغيرين الدراسة يتم مقارنة القيمة الاحتمالية sig. بمستوى المعنوية عادةً ٥% فإذا كانت القيمة الاحتمالية

مدى أفضلية تأثير الدخل الشامل مقارنة بباقي الدخل على الأداء المالي للشركة: دليل من الشركاء ...

د/ ربيع فتوح محمد عبد

T-Test

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	ROAcom	.0995	383	.17589	.00899
	ROAnet	.0962	383	.17474	.00893

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1	ROAcom & ROAnet	383	.989	.000

Paired Samples Test

	Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)			
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference							
				Lower	Upper						
Pair 1	ROAcom - ROAnet	.00321	.02643	.00135	.00056 .00587	2.378	382	.018			

وتشير النتائج السابقة إلى ما يلى:

- القيمة الاحتمالية للنموذج (ANOVA) (Sig.) بلغت (.000) عند المستوى المعنوي المقبول ٥٪، وبالتالي يمكن القول بأن النموذج معماري وصالح لاختبار العلاقة محل الدراسة.
- متوسط العائد على الأصول باستخدام الدخل الشامل (.0995)، أما متوسط العائد على الأصول وفق صافي الدخل بلغ (.0962). حجم عينة الدراسة ٣٨٣ مشاهدة.

أقل من مستوى المعنوية نرفض فرض العدم وتقبل الفرض البديل أي أننا نقبل بوجود فروق جوهرية بين متغيرين الدراسة وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪ (٢٠٢١، سالم).

- القيمة الاحتمالية **P.Value** للفرق بين متوسط المتغيرين محل الاختبار بلغت (0.018) وهي أقل من ٥٪، وبالتالي يمكن القول بأنه توجد فروق معنوية بين متوسط المتغيرين؛ الأول: متوسط العائد على الأصول باستخدام الدخل الشامل (ROAcom)، والثاني: متوسط العائد على الأصول وفق صافي الدخل (ROAnet).
ومن النتائج السابق عرضها في الجزئية (أ، ب)، يمكن قبول الفرض البديل الثالث H_3 : والذي ينص على توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المقدرتين التفسيريتين لصفيفي الدخل والدخل الشامل في التأثير المعنوي على الأداء المالي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

وتتفق نتائج البحث الحالي مع النتائج التي توصلت إليه دراسة Gazzola (2014) & Amelio، على أن إجمالي الدخل الشامل يمتلك محتوى إعلامي ويقدم معلومات إضافية لتقييم الأداء المالي مقارنة بصفيفي الدخل وذلك تطبيقاً على الشركات المسجلة ببورصة جمهورية التشيك خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. وكذلك نتائج دراسة Kusuma, (2021) التي أكدت على أن العائد على الأصول وفق الدخل الشامل له قيمة ملائمة أكبر من صافي الدخل، عندما يتم تضمين فقط بنود الدخل الشامل الأخرى التي يمكن تحقيقها إلى صافي الدخل، وذلك بالتطبيق على الشركات الاندونيسية المسجلة قبل فترة وباء كوفيد ٢٠١٩.

وعلى المستوى الوطني تتفق مع توصلت إليه دراسة خميس (٢٠١٨) والتي اعتمدت على بيانات ٦٠ شركة مقيدة بالبورصة المصرية وانتهت إلى قوة وتميز رقم الدخل الشامل مقارنة برقم صافي الدخل فيما يتعلق بالقدرة التنبؤية لعائد الأسهم، وكذلك نتائج دراسة منصور (٢٠١٨) التي أكدت على أن المقدرتان التفسيرية والتنبؤية لبنود الدخل الشامل الآخر أفضل من صافي الدخل. كما أكدت نتائج دراسة نويجي، (٢٠١٩) على وجود اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من صافي الدخل والدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

٦/٦- تحليلات أخرى

ينشد الباحث في الجزئية القالمة إعادة اختبار الفروض الثلاثة السابق الوقف على نتائجها، وذلك باستبدال معدل العائد على الأصول (ROA) بالعائد على حقوق الملكية

مدى أفضلية تأثير الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل على الأداء المالي للشركة: حليل من الشرحاته ...

د/ دبىق فتوح محمد عبد

(ROE) وذلك للتأكد من اتساق النتائج السابقة والوقوف على مدى المقدرة التأثيرية لصافي الدخل والدخل الشامل على الأداء المالي للشركة بأكثر من طريقة:

أ- نتائج اختبار الفرض الأول الإضافي:

تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد التالي لاختبار العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية (كمتغير تابع) وصافي الدخل (كمتغير مستقل).

H_1 : يوجد تأثير معنوي لصافي الدخل على الأداء المالي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

ويمكن صياغة نموذج الانحدار لهذا الفرض كما يلى:

$$FP_{(ROENetIn)} = \beta_0 + \beta_1 NetIn + \beta_2 Size + \beta_3 AudQu + \beta_4 SecTyp + \epsilon_t$$

حيث إن:

الرمز	التفسير
$FP_{(ROENetIn)}$	الأداء المالي للشركة مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية وفقاً لصافي الدخل
β_0	المقدار الثابت لمعدلة الانحدار
β_1	معامل الانحدار والذي يحدد اتجاه العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
$NetIn$	صافي دخل الشركة عن العام المالي كمتغير مستقل
B_2	معامل الانحدار والذي يحدد اتجاه العلاقة بين المتغير الرقابي الأول والمتغير التابع.
$Size$	حجم الشركة (المتغير الرقابي الأول)
B_3	معامل الانحدار والذي يحدد اتجاه العلاقة بين المتغير الرقابي الثاني والمتغير التابع
$AudQu$	جودة المراجعة للقائم المالية محل القياس (المتغير الرقابي الثاني)
B_3	معامل الانحدار والذي يحدد اتجاه العلاقة بين المتغير الرقابي الثالث والمتغير التابع
$SecTyp$	نوع القطاع الذي تتبعه الشركة (المتغير الرقابي الثالث)
ϵ_t	الخطأ العشوائي لنموذج الانحدار المتعدد

وبعد تشغيل بيانات نموذج انحدار الفرض الأول ظهرت النتائج التالية:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.219 ^a	.048	.038	.18372

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.641	4	.160	4.745	.001 ^b
Residual	12.759	378	.034		
Total	13.400	382			

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients			t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1 (Constant)	.092	.118		.775	.439		
NetIn	.019	.005	.214	4.093	.000	.918	1.090
Size	-.004-	.013	-.016-	-.297-	.767	.817	1.224
AudQ	.001	.022	.001	.026	.979	.868	1.152
SecTyp	-.027-	.024	-.057-	-1.112-	.267	.961	1.041

وتشير النتائج السابقة إلى ما يلى:

- القيمة الاحتمالية للنموذج (ANOVA) (Sig.) بلغت **0.001^b** عند المستوى المعنوي المقبول ٥%， وبالتالي يمكن القول بأن النموذج معنوي وصالح لاختبار العلاقة محل الدراسة، ومن يمكن تفسير التغيرات التي ظهرت على المتغير التابع (الأداء المالي) نتيجة تغير المتغير المستقل (صافي الدخل)، والمقدرة التفسيرية للنموذج بلغت **0.038**.
- قيمة (VIF) لكافية متغيرات الدراسة لم تتجاوز (١٠) وعلى ذلك فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة نماذج الدراسة في تفسير أثر المتغير المستقل على المتغير التابع (عبد الحليم، ٢٠١٨). وبالتالي يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة ارتباط خططي بين متغيرات الدراسة.

- القيمة الاحتمالية **P.Value** للمتغير المستقل (صافي الدخل) بلغت **0.000**. وهي أقل من ٥%， وبالتالي فإن العلاقة معنوية بين الأداء المالي (معدل العائد على حقوق الملكية) والمتغير المستقل (صافي الدخل). وكان معامل انحداره موجباً (**0.019**).

مدى أفضلية تأثير الدخل الشامل مقارنة بباقي الدخل على الأداء المالي للشركة: حليل من الشرحات ...

د/ ربيع فتوح محمد عبد

- القيمة الاحتمالية **P.Value** للمتغير الرقابي الأول (حجم الشركة) بلغت 767. وهي أكبر من 5%， وبالتالي فإن العلاقة غير معنوية بين الأداء المالي (معدل العائد على حقوق الملكية) والمتغير الرقابي الأول وكان معامل انحداره بالنموذج سالباً (-0.004).
- القيمة الاحتمالية **P.Value** للمتغير الرقابي الثاني (جودة المراجعة) بلغت 979. وهي أكبر من 5%， وبالتالي فإن العلاقة بين الأداء المالي (معدل العائد على حقوق الملكية) وجودة المراجعة غير معنوية، وكان معامل انحداره بالنموذج موجباً (0.001).
- القيمة الاحتمالية **P.Value** للمتغير الرقابي الثالث (نوع القطاع) بلغت 961. وهي أكبر من 5%， وبالتالي فإن العلاقة بين الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) ونوع القطاع الذي تنتهي إليه الشركة غير معنوية، بينما معامل الانحدار بالنموذج موجباً (-0.027).
- ويتبين من تحليل نتائج اختبار الفرض الأول وجود علاقة معنوية إيجابية بين (الأداء المالي) وصافي الدخل. ومن ثم يمكن قبول الفرض البديل الأول الإضافي H_1 : والذي ينص على وجود تأثير معنوي لصافي الدخل على الأداء المالي (ROE) للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وتتفق نتائجة هذا الفرض مع نظيره بالتحليل الأساسي.
- بـ- نتائج اختبار الفرض الثاني الإضافي:**

الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد التالي لاختبار العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية (كمتغير تابع) والدخل الشامل (كمتغير مستقل).

H_2 : يوجد تأثير معنوي للدخل الشامل على الأداء المالي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

ويمكن صياغة نموذج الانحدار لهذا الفرض كما يلي:

$$FP_{(ROECompIn)} = \beta_0 + \beta_1 CompIn + \beta_2 Size + \beta_3 AudQu + \beta_4 SecTyp + \epsilon_t$$

حيث إن: ومع ثبات بعض متغيرات نموذج الفرض الأول

الرمز	التفسير
$FP_{(ROECompIn)}$	الأداء المالي للشركة مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية وفقاً للدخل الشامل
$CompIn$	الدخل الشامل نهاية العام المالي للشركة

وبعد تشغيل بيانات نموذج انحدار الفرض الأول ظهرت النتائج التالية:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.229 ^a	.052	.042	.20305

a. Predictors: (Constant), SecTyp, CompIn, AudQ, Size

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.861	4	.215	5.221	.000 ^b
Residual	15.584	378	.041		
Total	16.445	382			

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients Beta	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error				Tolerance	VIF
1 (Constant)	.105	.131		.801	.424		
CompIn	.023	.005	.230	4.362	.000	.902	1.109
Size	-.008-	.015	-.032-	-.568-	.570	.810	1.235
AudQ	.005	.024	.010	.189	.850	.868	1.152
SecTyp	-.026-	.027	-.049-	-.960-	.338	.960	1.041

a. Dependent Variable: ROEcom

وتشير النتائج السابقة إلى ما يلى:

القيمة الاحتمالية للنموذج (ANOVA) (Sig.) بلغت **0.000^b** عند المستوى المعنوي المقبول ٥%， وبالتالي يمكن القول بأن النموذج معنوي وصالح لاختبار العلاقة محل الدراسة، ومن يمكن تقسيم التغيرات التي ظهرت على المتغير التابع (الأداء المالي) (ROE) نتيجة تغير المتغير المستقل (الدخل الشامل)، والمقدرة التفسيرية للنموذج بلغت **0.048**.

قيمة (VIF) لكافة متغيرات الدراسة لم تتجاوز (١٠) وعلى ذلك فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطى بين المتغيرات، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة نماذج الدراسة في تقسيم أثر المتغير المستقل على المتغير التابع (عبد الحليم، ٢٠١٨). وبالتالي يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة ارتباط خطى بين متغيرات الدراسة.

مدى أفضلية تأثير الدخل الشامل مقارنة بضافي الدخل على الأداء المالي للشركة: حليل من الشرحات ...

د/ ربيع فتوح محمد عبد

- القيمة الاحتمالية **P.Value** للمتغير المستقل (الدخل الشامل) بلغت **000**. وهي أقل من **٥%**، وبالتالي فإن العلاقة معنوية بين الأداء المالي (معدل العائد حقوق الملكية) والمتغير المستقل (الدخل الشامل). وكان معامل انحداره موجباً (**023**). -
- القيمة الاحتمالية **P.Value** للمتغير الرقابي الأول (حجم الشركة) بلغت **570**. وهي أقل من **٥%**، وبالتالي فإن العلاقة معنوية بين الأداء المالي (معدل العائد على حقوق الملكية) وحجم الشركة وكان معامل انحداره بالنموذج سالباً (**-008**). -
- القيمة الاحتمالية **P. Value** للمتغير الرقابي الثاني (جودة المراجعة) بلغت **850**. وهي أكبر من **٥%**، وبالتالي فإن العلاقة بين الأداء المالي (معدل العائد على حقوق الملكية) وجودة المراجعة غير معنوية، وكان معامل انحداره بالنموذج موجباً (**005**). -
- القيمة الاحتمالية **P. Value** للمتغير الرقابي الثالث (نوع القطاع) بلغت **338**. وهي أكبر من **٥%**، وبالتالي فإن العلاقة بين الأداء المالي (معدل العائد على حقوق الملكية) ونوع القطاع الذي تنتهي إليه الشركة غير معنوية، بينما معامل الانحدار بالنموذج سالباً (**-026**). ()

ويتبين من تحليل نتائج اختبار الفرض الثاني وجود علاقة معنوية إيجابية بين (الأداء المالي) والدخل الشامل. ومن ثم يمكن قبول الفرض البديل الثاني الإضافي H_2 : والذي ينص على وجود تأثير معنوي للدخل الشامل على الأداء المالي (ROE) للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وتتفق نتيجة هذا الفرض مع نظيره بالتحليل الأساسي.

جــ نتائج اختبار الفرض الثالث الإضافي:
حيث نص الفرض الثالث على الآتي:

H_3 : توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المقدرتين لضافي الدخل والدخل الشامل في التأثير المعنوي على الأداء المالي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

لإثبات صحة هذا الفرض من عدمه يتم المقارنة بين **المقدرتين التفسيريتين لتأثير صافي الدخل والدخل الشامل في قياس الأداء المالي للشركات محل العينة**، يمكن ذلك بطريقتين كما يلي:

1. المقارنة المباشرة بين المقدرة التفسيرية لنموذج الفرض الأول الإضافي مع نظيرتها بالفرض الثاني الإضافي كما هو موضح بالجدول التالي:

العدد الأول - يناير ٢٠٢٣

المجلد الرابع عشر

مدى أفضلية تأثير الدخل الشامل مقارنة بصفيفي الدخل على الأداء المالي للشركة: حليل من الشرحات ...

د/ ربيع فتوح محمد عبد

الفرق	المقدرة التفسيرية للصافي الدخل Adjusted R Square	المقدرة التفسيرية للدخل الشامل Adjusted R Square
.٠٠٠٤	.٠٠٣٨	.٠٠٤٢

٢. الاعتماد على التحليل الاحصائي (T-Test) والذي يستخدم للمقارنة بين مترين عينتين، وبعد تشغيل البيانات وفق هذا الاختبار ظهرت النتائج التالية:

T-Test

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	ROEcom	.1845	383	.20731	.01059
	ROEnet	.1766	383	.18729	.00957

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1	ROEcom & ROEnet	383	.930	.000

Paired Samples Test

Pair 1	ROEcom - ROEnet	Paired Differences					t	df	Sig. (2- tailed)			
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference							
					Lower	Upper						
		.00790	.07662	.00391	.00020	.01559	2.017	382	.044			

وتشير النتائج السابقة إلى ما يلى:

- القيمة الاحتمالية للنموذج (Sig.) ANOVA بلغت (0.000). عند المستوى المعنوي المقبول ٥٪، وبالتالي يمكن القول بأن النموذج معمني وصالح لاختبار العلاقة محل الدراسة.
- متوسط العائد على حقوق الملكية باستخدام الدخل الشامل (1845)، أما متوسط العائد على حقوق الملكية وفق صافي الدخل بلغ (1766). حجم عينة الدراسة ٣٨٣ مشاهدة.

- القيمة الاحتمالية **P.Value** لفرق بين متوسط المتغيرين محل الاختبار بلغت (0.044)، وهي أقل من ٥٪، وبالتالي يمكن القول بأنه توجد فروق معنوية بين متوسط المتغيرين؛ الأول: متوسط العائد على حقوق الملكية باستخدام الدخل الشامل (ROEcom)، والثاني: متوسط العائد على حقوق الملكية وفق صافي الدخل (ROEnet).

ومن النتائج السابق عرضها في الجزئية (أ، ب)، يمكن قبول الفرض البديل الثالث H_3 : والذي ينص على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المقدرتين التفسيريتين لصافي الدخل والدخل الشامل على الأداء المالي (ROA) للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وتنقق نتيجة هذا الفرض مع نتيجة ما توصلت إليه دراسة Gazzola, (2014) & بأن إجمالي الدخل الشامل يمتلك معلومات مفيدة للمحتوى ويعطي مزيداً من المعلومات لتقييم الأداء المالي. وكذلك نتائج دراسة Mironiuc et al., (2015) التي أكدت على زيادة أهمية قيمة وفائدة الدخل الشامل للمستثمرين في السوق المالية الرومانية، بعد اعتماد معايير المحاسبة الدولية، وذلك بالتطبيق على بيانات عدد ٦٥ شركة مدرجة في بورصة بخارست.

يتضح من مقارنة نتائج الفرض الثالث بالتحليل الأساسي والتحليل الإضافي، اتساق النتائج بوجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المقدرتين التفسيريتين لصافي الدخل والدخل الشامل على الأداء المالي (ROE/ROA) للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال فترة الدراسة (٢٠١٦-٢٠٢٢).

مدى أفضلية تأثير الدخل الشامل مقارنة بصفي الدخل على الأداء المالي للشركة: دليل من الشرحات ...

د/ ربيع فتوح محمد عبد

٧/٢/٦ - ملخص نتائج فروض البحث

من النتائج السابقة يمكن تلخيص أهم النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (٢/٦) يوضح ملخص نتائج فروض البحث

الفرض	صيغة الفرض	مدى التأثير (التحليل الإضافي) (ROE)	مدى التأثير (التحليل الأساسي) (ROA)
الفرض الأول H_1	يوجد تأثير مغوي لصفي الدخل على الأداء المالي للشركات غير المالية المقيدة ببورصة المصرية	تم قبوله	تم قبوله
الفرض الثاني H_2	يوجد تأثير مغوي للدخل الشامل على الأداء المالي للشركات غير المالية المقيدة ببورصة المصرية	تم قبوله	تم قبوله
الفرض الثالث H_3	توجد فرق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المقدرتين التفسيريتين لصفي الدخل والدخل الشامل في التأثير المغوي على الأداء المالي للشركات غير المالية المقيدة ببورصة المصرية	تم قبوله	تم قبوله

ومن نتائج الاختبارات السابقة يمكن الإجابة على سؤال البحث الأساسي: هل توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المقدرتين التفسيريتين لصفي الدخل والدخل الشامل في التأثير على الأداء المالي للشركات غير المالية المقيدة ببورصة مصرية؟

والإجابة هي: نعم أكدت نتائج التحليل الأساس لفروض الدراسة وكذلك التحليل الإضافي على هل توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المقدرتين التفسيريتين لصفي الدخل والدخل الشامل في التأثير على الأداء المالي للشركات غير المالية المقيدة ببورصة مصرية.

٣/٦: النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

١/٣/٦: نتائج البحث.

خلص البحث في شقة النظري إلى اتفاق معظم المعايير المحاسبية السائدة على أن تعريف الدخل الشامل يتمثل في "التغير في حقوق ملكية المنشأة خلال الفترة، والناتج عن المعاملات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر بخلاف المالك" وبالتالي، يتضمن الدخل الشامل جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة باستثناء تلك التغيرات الناتجة عن الاستثمارات بواسطة المالك والتوزيعات لهم، وأن من أهم بنود الدخل الشامل؛ المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية لعملية أجنبية، المكاسب والخسائر غير المحققة على الأوراق المالية المتاحة للبيع، وإعادة قياس خطط المزايا المحددة. كما يوجد خيارين مسموح بهما الآن لعرض الدخل الشامل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية: أولهما، قائمة واحدة للأرباح والخسائر والدخل الشامل، والتي تتضمن صافي الدخل، وعناصر الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بالدخل الشامل. وثانيهما، قائمتان منفصلتان: القائمة الأولى، قائمة الدخل، والتي تتضمن مكونات صافي الدخل. والقائمة الثانية، قائمة الدخل الشامل، والتي تبدأ بصافي الدخل، مضافاً إليه مكونات الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بالدخل الشامل. بينما سمحت معايير المحاسبة المصرية ببديل واحد فقط لعرض الدخل الشامل، وهو التقرير من خلال قائمتين منفصلتين (ال الخيار الثاني).

كما أن هناك اتفاقاً فيما بين معظم الدراسات المحاسبية على أن التحول من منظور صافي الدخل، إلى منظور الدخل الشامل ذو المفهوم الواسع للأداء والنظرية المستقبلية، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقيمة العادلة، والتي توفر مستوى متوازن من الشفافية ، ويمكن من تقييم الأداء الحالي، ويوفر المقدرة التنبؤية لمعلومات الدخل الشامل، ويسهل من قدرتها على التنبؤ بالدخل المحتمل، وقدرتها على التنبؤ بتوليد تدفقات نقدية مستقبلية من العمليات التشغيلية، والتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي للشركات لمدة عام واحد، وإمكانية نموها في المستقبل، والذي يعكس مدى الاستقرار المالي للمنشأة، ويمثل مؤشراً، لقدرة المنشأة على الاستمرار

وفيما يتعلق بالأداء المالي، اتفقت معظم الدراسات على أن أكثر المقاييس أو المؤشرات أو النسب المالية شيئاً واستخداماً في قياس واختبار الأداء المالي للشركات كل من؛ معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). اتفقت الدراسات المحاسبية على معنوية وإيجابية العلاقة بين كل من صافي الدخل والدخل الشامل من جهة والأداء المالي للشركة، وكذلك تبادر نتائج الدراسات فيما يتعلق بأفضلية صافي الدخل عن الدخل الشامل في تفسير والتنبؤ بالأداء المالي للشركة.

أكيدت نتائج الدراسة التطبيقية على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المقدرتين التفسيريتين لصافي الدخل والدخل الشامل في التأثير على الأداء المالي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، فالمقدرة التفسيرية للدخل الشامل كانت أكبر تأثير من مثيلتها لصافي الدخل على الأداء المالي (مقاساً بمعدل العائد على الأصول ROA)، كما اتسقت نتائج التحليل الإضافي مع النتائج السابقة وذلك باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وذلك في ظل مجموعة من المتغيرات الرقابية (حجم الشركة، جودة المراجعة، نوع قطاع الصناعة).

٢/٣/٦ : توصيات البحث.

تأسيساً على ما خلص إليه الباحث من نتائج، يقترح الباحث التوصيات التالية:

- ضرورة تطوير معايير المحاسبة المصرية لتواكب التعديلات التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية، وخاصة المتعلقة بالسماح بأكثر من بديل للإفصاح عن الدخل الشامل.
- ضرورة اهتمام مقررات المحاسبة المالية والمراجعة في الجامعات المصرية بدراسة المستجدات في بيئه الأعمال المعاصرة وانعكاساتها المحاسبية والمهنية.
- عقد مؤتمرات علمية لأقسام المحاسبة في الجامعات الحكومية للوقوف على تلك المستجدات وتقديم توصيات للتعامل مع تلك المستجدات إلى الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة.
- إجراء مزيد من البحوث بشأن أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل وتأثيره على قرارات الاستثمار ومنح الائتمان.

مدى أفضلية تأثير الدخل الشامل مقارنة بـ صالح الدخل على الأداء المالي للشركة: حليل من الشركاء ...

د/ ربيع فتوح محمد عبد

٣/٣: المجالات المقترحة للبحث المستقبلي.

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج ونوصيات وكذلك حدوده، يقترح الباحث مجالات بحثية مستقبلية ذات الصلة، أهمها ما يلي:

- أثر بدائل الإفصاح عن الدخل الشامل على دقة توقعات المحللين الماليين.
- أثر بدائل الإفصاح عن الدخل الشامل على جودة التقارير المالية.
- أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على ممارسات إدارة الأرباح.
- أثر بدائل الإفصاح عن الدخل الشامل على جودة مراجعة القوائم المالية.
- أثر الاعتراف بالأصول الرقمية على علاقة الدخل الشامل بالأداء المالي للشركات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو الريش، سعيد خالد السعيد. (٢٠٢١). مدى أفضلية الدخل الشامل ومكوناته عن صافي الدخل في التباين بالأداء المالي بعد تبني معايير التقرير المالي الدولي في ٢٠١٥ : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراه كلية التجارة جامعة منهور.
- الجهاز المركزي للمحاسبات، ٢٠٢٠، قرار رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠ . معايير المحاسبة المصرية، المعيار المحاسبي المصري رقم (١) المعدل عرض القوائم المالية القاهرة، جمهورية مصر العربية: الواقع المصرية.
- الحوشى، محمد محمود. (٢٠١٨). اختبار مدى أفضلية الدخل الشامل كمقياس لأداء الشركة وأثره على توزيعات الأرباح النافية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة المحاسبية، كلية التجارة. جامعة طنطا. المجلد ٥، العدد ٢، ٣٥٥-٣٥٣
- الصياغ، أحمد عبده. (٢٠٢١). أثر المقدرة التقديمية للمعلومات المالية المرحلية على تكلفة التمويل. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة كلية التجارة- جامعة الإسكندرية. ٥، ٤٥٧-٣٤٥.
- المدبولي، داليا محمد خيري. (٢٠١٩). فائد الدخل الشامل للمستثمرين مقارنة بصفي الدخل: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في البورصة المصرية (باللغة الإنجليزية). مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، ٣(١)، ٤٧-٢١.
- الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٥)، قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية. متاح على. www.efsma.gov.eg.
- خميس، حسن كامل فرج. (٢٠١٨). اختبار قُوَّة الدخل الشامل كمقياسِ جَدِيدٍ للأداء المالي دليل عملي من الشركات المصرية المسجلة. الفكر المحاسبي، ٢٢(١)، ٨٧-١٢٢.
- رجب، نشوى شاكر، ٢٠١٨ ، "دراسة واختبار العلاقة بين معلومات عناصر الدخل الشامل الآخر وأسعار أسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، ص ٤١٥-٤٧٣.
- سالم، مصطفى محمد أحمد. (٢٠٢١). "الاستلال الإحصائي ". قسم الإحصاء والرياضيات، كلية التجارة، جامعة منهور.

- شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم. (٢٠١٨). أثر مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري على الأداء المالي للشركة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصري. *الفكر المحاسبي، المجلد ٢٢، العدد ٦، ٨١-١١.*

- عباس، أيه محمد عمرو، ٢٠١٧، أثر تفعيل المسئوليات الجديدة لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية على إدراك المستثمر المؤسسي لفجوة التوقعات وقراره بالاستثمار في الأسهم - دراسة تجريبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

- منصور، محمد السيد، ٢٠١٨ ، "المقررات القسرية والتباينية للدخل الشامل وصافي الدخل من منظور خصائص المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". مجلة *البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ١٥٣-١٩٦.

- نوبيجي، حازم محفوظ، ٢٠١٩ ، "مدى أفضلية صافي الدخل والدخل الشامل كمقياسين لأداء الشركة في التباين بالتدفقات النقدية التشغيلية: دراسة تطبيقية مقارنة على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية" ، *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة، جامعةبني سويف، العدد الأول، ص ٤٥-١.

- وزارة الاستثمار، ٢٠١٩، قرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩. معايير المحاسبة المصرية، المعيار المحاسبي المصري رقم (١) المعدل عرض القوائم المالية القاهرة، جمهورية مصر العربية: المطبع الأميري.

- وزارة التجارة والصناعة، القانون ١٨١ رقم (١٥٩) شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة متاح <http://www.mfti.gov.eg>.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Ado, A. B., Rashid, N., Mustapha, U. A., & Ademola, L. S. (2020). The impact of audit quality on the financial performance of listed companies Nigeria. *Journal of Critical Reviews*, 7(9), 37-42.
- Accounting standards Board. 1992. *Reporting Financial Performance* (FRS 3). Financial reporting Standards. Available at: <https://frc.org.uk/Our-Work/Codes-Standards/Accounting-and-Reporting-Policy/Standards-in-Issue/FRS-3-Reporting-Financial-Performance.aspx> (accessed 15 March 2015).

- Al- Rosen. 2005. "Going, going, gone". **Canadian Business**. Toronto. 78, 5- 17.
- Almajali, Y. A., Alamro, S. H., & Al-Soub, Y. Z. (2012). Factors Affecting the Financial Performance of Jordanian Insurance Companies Listed at Amman Stock Exchange. **Journal of Management Research**, 4(2) pp.266-289.
- Alvi, Mohsin and Ikram, Midra (2015): *Impact of Total Assets and Net Income on Return on Equity of Small Medium Enterprises of Pakistan*. Published in: **International Journal of Research in Commerce, Economics & Management**, Vol. 5, No. 5 (1 May 2015): pp. 50-51.
- Amirul, S. M., Che Azmi, A., & Jaafar, N. I. (2022). Representation and value relevance of net income versus comprehensive income on millennials' financial decision-making. **International Journal of Web Information Systems**, 18(4), 197-216.
- Auditing and Assurance Standards Board (AUASB) .2015. **Going Concern. Australian Standard on Auditing** (ASA) 570, Melbourne Victoria, MB: AuASB, available at :www.auasb.gov.au.
- Baratovna, E. Z. (2023a). International Financial Reporting Standards Application in Income Accounting. **AMERICAN JOURNAL OF SCIENCE AND LEARNING FOR DEVELOPMENT**, 2(1), 159-161.
- Baratovna, E. Z. (2023b). THE CONCEPT OF OTHER COMPREHENSIVE INCOME AND ITS REFLECTION IN THE FINANCIAL STATEMENTS. *Gospodarka i Innowacje.*, 31, 36-39
- Baratovna, E. Z. (2023c). Ways to Improve Income Accounting. **AMERICAN JOURNAL OF SCIENCE AND LEARNING FOR DEVELOPMENT**, 2(1), 156-158.

- Bareja, K., Giedroyć, M., & Wrzosek, M. (2019). The predictive power of comprehensive income in Polish companies listed on the Warsaw Stock Exchange. **Zeszyty Teoretyczne Rachunkowości**, (105 (161)), 113-136.
- Barton, J., Hansen, T. B., & Pownall, G. (2010). Which performance measures do investors around the world value the most—And why?. **The Accounting Review**, 85(3), 753-789.
- Bataineh, A., & Rababah, A. (2016). Comprehensive Income and Net Income, which is more powerful in predicting Future Performance. **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences**, 6(2), 114-120.
- Bertoni, M., & De Rosa, B. (2005, March). Comprehensive income, fair value, and conservatism: A conceptual framework for reporting financial performance. In *5th International Conference «Economic Integration, competition and cooperation», Croatia, Opatija*.
- Bratten, B., Causholli, M., & Khan, U. (2012). Fair value accounting and the predictive ability of earnings: Evidence from the banking industry. *Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract_2165996.*
- Bratten, B., Causholli, M., & Khan, U. (2016). Usefulness of fair values for predicting banks' future earnings: evidence from other comprehensive income and its components. **Review of Accounting Studies**, 21(1), 280-315.
- Burja, V., & Mărginean, R. (2014). The study of factors that may influence the performance by the Dupont analysis in the furniture industry. **Procedia Economics and Finance**, 16, 213-223.
- Carson, E. R., N.L.Fargher, M.A.Geiger, C.S.Lennox, K.Raghunand, and M.Willekens.2013.Audit reporting for going-concern uncertainty: A research synthesis. **Auditing: A Journal of Practice and Theory** 32(1), 353-384.

- Charitou, A., Neophytou, E., & Charalambous, C. (2004). Predicting corporate failure: empirical evidence for the UK. **European accounting review**, 13(3), 465-497.
- Deol, H. (2013). **The decision usefulness of comprehensive income reporting in Canada**. (Unpublished doctoral thesis). University of Calgary, Calgary, AB. doi:10.11575/PRISM/28044
- Dermawan, E. S., & Indrajati, M. D. (2017). The Quality of Operating Profit and Other Comprehensive Income: Evidence from Indonesia Stock Exchange. **Journal of Economic & Management Perspectives**, 11(1), 1545-1557.
- Devalle, A., & Magarini, R. (2012). Assessing the value relevance of total comprehensive income under IFRS: an empirical evidence from European stock exchanges. **International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation**, 8(1), 43-68.Sajnog, A. (2019). Executive compensation and comprehensive income: evidence from Polish listed companies. *Oeconomia Copernicana*, 10(3), 493-509Auditing and Assurance Standards Board (AASB) .2010.**Going Concern**. Canadian Auditing Standards (CAS) 570.Available at: <http://www.frascanada.ca/auditing-and-assurance-standards-board/index.aspx>.
- Du, N., Stevens, K., & McEnroe, J. (2015). The effects of comprehensive income on investors' judgments. *Accounting Research Journal*.
- Easton, P., & Zhang, X. J. (2017). Mixing fair-value and historical-cost accounting:predictable other-comprehensive-income and mispricing of bank stocks. **Rev Account Stud**, 22, 1732–1760. doi:DOI 10.1007/s11142-017-9423-1.
- Elshamy, M., Alyousef, H. Y., & Al-Mudhaf, J. (2019). Is Comprehensive Income Superior To Net Income In Equity Valuation? Evidence From The

Capital Market Of Kuwait. *Journal of Applied Business Research (JABR)*, 35(4), 97-108.

- Fainancial Accounting Standard Board (FASB). 2014. **Disclosure of Uncertainties about an entity's ability to continue as a going concern.** Accounting Standards Update 2014-15. Available at: www.fasb.org.
- Ferraro, O., & Veltri, S. (2012). A critical analysis of the empirical researches on comprehensive income value relevance. **European Journal of scientific research**, 76(4), 587-594.
- Ferraro, O., & Veltri, S. (2012). **A critical analysis of the empirical researches on comprehensive income value relevance.** *European Journal of scientific research*, 76(4), 587-594.
- Financial Accounting Standards Board (FASB) .1997. **Reporting comprehensive income. Statement of Financial Accounting Standards No. 130 (ASC Topic 220).** Norwalk, CT: FASB
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 1980. **Elements of financial statements of business enterprises.** Statement of Financial Accounting Concepts No. 3 (SFAC 3). Norwalk, CT: FASB.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 2011. **Accounting Standards Update no. 2011-05: Comprehensive Income (Topic 220): Presentation of Comprehensive Income (FASB).**
- Gallizo Larraz, J. L., & Saladrigues Solé, R. (2016). An analysis of determinants of going concern audit opinion: Evidence from Spain stock exchange. **Intangible Capital**, 2016, vol. 12, núm. 1, p. 1-16.
- Gazzola, P., & Amelio, S. (2014). The impact of comprehensive income on the financial ratios in a period of crises. **Procedia Economics and Finance**, 12, 174-183.

- Guiral, A., Ruiz, E., & Choi, H. J. (2014). Audit report information content and the provision of non-audit services: Evidence from Spanish lending decisions. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 23(1), 44-57.
- Gutierrez, E., Krupa, J., Minutti-Meza, M., & Vulcheva, M. (2015). *A cross-country examination of auditor reporting for going-concern uncertainty*. Working paper, Universidad de Chile, University of Miami, and Florida International University.
- International Accounting Standards Board (IASB) .2015. **Going Concern. International Standard on Auditing (ISA) 570 revised**. New York, NY: IAASB.
- International Accounting Standards Board (IASB). .2009. **Audit Considerations in Respect of Going Concern in the Current Economic Environment**. Staff Audit Practice alert.(IFAC).
- International Accounting Standards Board (IASB). 2007. **Presentation of Financial Statements- IAS 1**. London, U.K.: IASB.
- International Accounting Standards Board (IASB). 2010. **Conceptual Framework for Financial Reporting**. London, U.K.: IASB.
- International Accounting Standards Board (IASB).2009. **Overall Objectives of the Independent Auditor and the Conduct of an Audit in Accordance with International Standards on Auditing**. International Standard on Auditing (ISA) 200. New York, NY: IAASB.
- International Accounting Standards Board (IASB).2015. **Conceptual Framework for Financial Reporting**. Exposure Draft ED/2015/3. London, U.K.: IASB.

- International Accounting Standards Board (IASB).2018. **Conceptual Framework for Financial Reporting (the Framework)**. London, U.K.: IASB.
- Jaweher, B., & Mounira, B. A. (2014). Quality of net income vs. total comprehensive income in the context of IAS/IFRS regulation. **International Journal of Finance and Accounting Studies**, 1(2),17-4.
- Jones, D. A., & Smith, K. J. (2011). Comparing the value relevance, predictive value, and persistence of other comprehensive income and special items. **The Accounting Review**, 86(6), 2047-2073.
- Kabir, M. H., & Laswad, F. (2011). Properties of net income and total comprehensive income: New Zealand evidence. *Accounting Research Journal*.
- Khan, S., & Bradbury, M. E. (2016). The volatility of comprehensive income and its association with market risk. **Accounting & Finance**, 56(3), 727-748.
- Kusuma, M. (2021). Measurement of Return on Asset (ROA) based on Comprehensive Income and its Ability to Predict Investment Returns: an Empirical Evidence on Go Public Companies in Indonesia before and during the Covid-19 Pandemic. **Ekuilibrium: Jurnal Ilmiah Bidang Ilmu Ekonomi**, 16(1), 94-106.
- Kusuma, M., Zuhroh, D., Assih, P., & Chandrarin, G. (2021). The Effect of Net Income and Other Comprehensive Income on Future's Comprehensive Income with Attribution of Comprehensive Income as Moderating Variable. **International Journal of Financial Research**, 12(3), 205-219.
- López-Quesada, E., & Idowu, S. O. (2018). Corporate governance practices and comprehensive income. **Corporate Governance: The International Journal of Business in Society**.

- Maeenuddina, R. B., Hussain, A., Hafeez, M., Khan, M., & Wahi, N. (2020). Economic value added momentum & traditional profitability measures (ROA, ROE & ROCE): A comparative study. *TEST-engineering and Management*, 83, 13762-13774.
- Mahmood, J., & Mahmood, I. (2019). Comprehensive income disclosure (the case of US companies). *Cogent Economics & Finance*, 7(1), 1674587.
- Mankins, S. H. (2018). **The Use of Cash Flow Measurements in the Decision-Making Process of Going Concern Audit Opinions** (Doctoral dissertation, Anderson University).
- Marchini, P. L., & D'este, C. (2015). Comprehensive Income and Financial Performance Ratios: Which Potential Effects on RoE and on Firm's Performance Evaluation?. *Procedia Economics and Finance*, 32, 1724-1739.
- Merve, A., & Karacaer, S. (2017). Comparing the Usefulness of Net Income Versus Comprehensive Income in Terms Of Firm Performance: Borsa Istanbul Case. *International Review of Economics and Management*, 5(4), 97-118.
- Mironiuc, M., Carp, M., & Chersan, C. I. (2015). The relevance of financial reporting on the performance of quoted Romanian companies in the context of adopting the IFRS. *Procedia Economics and Finance*, 20, 404 – 413.
- Narsa, I. M. (2019). The effects of earnings volatility, net income and comprehensive income on stock prices on banking companies on the indonesia stock exchange. *International Review of Management and Marketing*, 9(6), 18-24.
- Nejad, M. Y., & Ahmad, A. (2017). Value Relevance of available-for-sale financial instruments (AFS) and revaluation surplus of PPE (REV)

components of other comprehensive income. In *SHS Web of Conferences* (Vol. 34, p. 03004). EDP Sciences.

- New Zealand Auditing and Assurance Standards Board (NZAUASB), 2015, *Going Concern*, International Standards on Auditing (New Zealand) (ISA) 570 (NZ) available at: <https://www.xrb.govt.nz/standards-forassurance-practitioners/auditing-standards/isa-nz-570-revised>.
- Ngmenipua , I. M., & Issah, O. (2015). The Impact of Comprehensive Income Reporting on Financial Performance of Ghanaian Firms with Public Accountability.
- Nishikawa, I., Kamiya, T., & Kawanishi, Y. (2016). The definitions of net income and comprehensive income and their implications for measurement. *Accounting Horizons*, 30(4), 511-516.
- Ogbodo, O. C., & Akabuogu, N. J. (2018). Effect of audit quality on the financial performance of selected banks in Nigeria. *International Journal of Trend in Scientific Research and Development (IJTSRD)*, 3(1), 45-61.
- Omondi, M. M., & Muturi, W. (2013). Factors affecting the financial performance of listed companies at the Nairobi Securities Exchange in Kenya. *Research journal of finance and accounting*, 4(15), 99-104.
- Ozcan, A. (2015). How well does comprehensive income measure future firm performance compared to net income? evidence from Turkish listed firms. *Business & Management Studies: An International Journal*, 3(3), 309-326.
- Praulins, A., & Bratka, V. (2012). An Analysis of Comprehensive Income as a Measure of Company Financial Performance. *Science and Studies of Accounting and Finance: Problems and Perspectives*, 8(1), 186-189.

- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). 2015. *Considerations of Entity's Ability to Continue as a Going concern.* Auditing Standard (AS) 2415. Available at www.pcaobus.org.
- Riley, T. J., & Luippold, B. L. (2015). Managing Investors' Perception Through Strategic Word Choices in Financial Narratives. *Journal of Corporate Accounting & Finance*, 26(5), 57-62.
- Rusnaeni, N., Hakim, D. R., Gursida, H., & Sasongko, H. (2023). Financial performance, capital structure, and firm's value: The moderating role of dividend policy. *Journal of Business, Social and Technology (Bustechno)*, 4(1), 130-144.
- Sabsombat, N. (2019). The Relationship between Other Comprehensive Income and Earnings Management: Evidence from the Stock Exchange of Thailand. *Asian Administration & Management Review*, 2(1).
- Saeedi, A. (2008). Examining the superiority of comprehensive income to net income as a measure of firm performance. *European Journal of Scientific Research*, 19(3), 469-481.
- Sajnog, A. (2017). The role of comprehensive income in predicting banks' future earnings based on the practice of banks listed on the Warsaw Stock Exchange. *Equilibrium. Quarterly Journal of Economics and Economic Policy*, 12(3), 485-500.
- Saputra, F. (2022). Analysis Effect Return on Assets (ROA), Return on Equity (ROE) and Price Earning Ratio (PER) on Stock Prices of Coal Companies in the Indonesia Stock Exchange (IDX) Period 2018-2021. *Dinasti International Journal of Economics, Finance & Accounting*, 3(1), 82-94.

- Sawal, N. A., Zakaria, N. B., & Abdullah, N. (2015). Financial difficulties and performance among fraudulent firms evidence from Malaysia. **International Journal of Applied Business and Economic Research**, 13(1), 161-175.
- Simamora, R. A., & Hendarjatno, H. (2019). The effects of audit client tenure, audit lag, opinion shopping, liquidity ratio, and leverage to the going concern audit opinion. **Asian Journal of Accounting Research**, 4(1), 145-156.
- Sunder, S. (2016). Better financial reporting: meanings and means. **Journal of Accounting and Public Policy**, 35(3), 211-223.
- Susanto, H., Prasetyo, I., Indrawati, T., Aliyyah, N., Rusdianto, R., Tjaraka, H., ... & Zainurrafiqi, Z. (2021). The impacts of earnings volatility, net income and comprehensive income on share Price: Evidence from Indonesia Stock Exchange. **Accounting** 7, 7(5), 1009-1016.
- Takahashi, M., & Wong, L. (2012). The usefulness of other comprehensive income items in Japan. **Discussion Papers**, 1-24. Available at: <http://www1.tcue.ac.jp/home1/c-gakkai/dp/dp12-01>.
- Tubay, J. B., & Bendo, M. V. B. Net income, other comprehensive income & total comprehensive income on firm valuation in the Philippines. **DLSU Research Congress**.
- Usman, A. B., Amran, N. A. B., & Shaari, H. B. (2016). The Value Relevance of Comprehensive Income in Nigeria: A Pilot Test.
- Veltri, S., & Ferraro, O. (2018). Does other comprehensive income matter in credit-oriented systems? Analyzing the Italian context. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 30, 18-31.
- Weygandt, J. J., P. D. Kimmel, D. Kieso, &, R. Z. Elias .2010. **Accounting principles**. John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, NJ, U.S.A.

- Xu, H., Dao, M., & Wu, J. (2018). The effect of real activities manipulation on going concern audit opinions for financially distressed companies. **Review of Accounting and Finance**, Vol. 17 No. 4, pp. 514-539.
- Yuqi, L. (2007). Determinants of Banks' Profitability and Its Implication on Risk Management Practices: Panel Evidence from the UK. **The University of Nottingham**.
- Yurisandi, T., & Puspitasari, E. (2015). Financial Reporting Quality-Before and After IFRS Adoption Using NiCE Qualitative Characteristics Measurement. **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, 211, 644-652.

ملحق البحث

جدول رقم (١) بيان بأسماء شركات عينة الدراسة التطبيقية

اسم الشركة	م	اسم الشركة	م
مجموعة طلت مصطفى القبضة	٢	ابن سينا فارما	١
مجموعة عامر القبضة	٤	تعليم لخدمات الإدارية	٣
مصر للألومنيوم	٦	أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية	٥
المصرية للاتصالات	٨	الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع	٧
مصر لأسواق الحرارة	١٠	الاسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية	٩
مدينة نصر للإسكان والتعمير	١٢	مصر للأسمدة (قا)	١١
مصر لإنتاج الأسمدة - موبيكو	١٤	مصر الجديدة للإسكان والتعمير	١٣
أمام جروب للصناعة والتجارة العالمية	١٦	الاسماعيلية مصر للدواجن	١٥
الألومنيوم العربية	١٨	الاسكندرية للزيوت المعدنية	١٧
المجموعة المالية هيرميس القبضة	٢٠	الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس)	١٩
المتحدة للإسكان والتعمير	٢٢	القاهرة للإسكان والتعمير	٢١
غبور اوتوش م م	٢٤	القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية	٢٣
العربية للأسمدة	٢٦	العربية لخليج الأقطان	٢٥
العربية للأدوية والصناعات الكيماوية	٢٨	الغر الداخلية للصلب. الاسكندرية	٢٧

مدى أفضلية تأثير الدخل الشامل مقارنة بـتأثير الدخل على الأداء المالي للشركة: حليل من الشركاء ...

د/ ربيع فتوح محمد عبد

٢٩	غاز مصر	
٣١	الجيوس الطبية	
٣٢	العامة للصومع والتخزين	
٣٣	العلمية للاستثمار والتنمية	
٣٤	الصناعات الكيماوية المصرية - كيما	
٣٥	الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري	
٣٦	الصناعات الغذائية العربية دومتي	
٣٧	الشمس للإسكان والتعهير ش.م.م	
٣٨	شركة مستشفى كلوبتراء	
٣٩	سيدي كبرى للبتروكيماويات - سيديك	
٤٠	الشرقية استرن كومباني	
٤١	السويدى الكترويك	
٤٢	السدس من اكتوبر للتنمية والاستثمار	
٤٣	الزيوت المستخلصة ومنتجاتها	
٤٤	الدولية للمحاصيل الزراعية	
٤٥	رادة خدمات مراكز الاتصالات	
٤٦	المالطا للتأمين	
٤٧	وادي كوم امبو لاستصلاح الاراضي	
٤٨	الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار العقاري	
٤٩	اكرو مصر للشادات والسفارات المعدنية	
٥٠	البيوت والصناعات الكيماوية (باكن)	
٥١	اكتوبر فارما	
٥٢	بالم هيلز للتعهير	
٥٣	إنعام مصر للتنمية	
٥٤	اوراسكوم للتنمية مصر	
٥٥	اسيوط الإسلامية الوطنية للتجرة والتنمية	
٥٦	اوراسكوم للاستثمار القابضة	
٥٧	مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية	
٥٨	النساجون الشرقيون	
٥٩	العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات راميدا	